وزارة التخطيط
دائرة التنمية البشرية
قسم سياسات تمكين المرأة

تمكين المرأة الريفية في العراق لاستدامة مشاركتها التنموية

اعداد

سحر فيض الله محمد علي
رئيس أبحاث

رغدة زياد طارق
احصائي أقدم

٢٠٢٢

مقدمـــــة

تواجه المرأة الريفية في العراق الكثير من المشكلات في بيئتها وهي أشد وقعا وتأثيرا من تلك المشكلات التي تعاني منها المرأة الحضرية، حيث انها تتحمل مسؤوليات ومهام حياتية جسيمة تتوزع بين النشاطات الزراعية والاهتمامات الاسرية، وكل ذلك في ظروف بيئية معقدة يصعب معها في بعض الاحيان توفير الحد الادنى المطلوب من أسس النهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي .

يتطلب هذا الواقع مشاركة جميع افراد المجتمع وبخاصة تلك القوى الاجتماعية المهتمة بالمرأة الريفية، والعمل على ان تأخذ المرأة الريفية دورها وموقعها الحقيقي في بناء المجتمع والتغلب على ما تعرضت له من ظروف الاضطهاد الذي فرضها المجتمع بفعل عوامل التخلف الناتجة عن القيم والتقاليد والعادات السائدة التي تؤثر ليس على صعيد واقع المرأة فحسب وانما على عموم المجتمع وبنائه .

لذلك يتطلب الامر تكثيف الجهود والاهتمام بهذه القضية الى درجة التفكير بإجراءات عملية لاستدامة الاستثمار في قدرات المرأة الريفية وخلق بيئة تمكينية لها للمشاركة بصورة متساوية في التحولات التي تؤثر على المشهد الريفي والاستفادة منها.

ومن المهم أن يكون تعزيز هذه المساواة بين الجنسين والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة محورا لأي جهود ترمي إلى تمكين المرأة الريفية عن طريق دور الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بتشريع القوانين والاستراتيجيات الوطنية الملائمة لتنمية المرأة الريفية وتطوير مستوى الخدمات، وهو يعتبر من الأهداف الأساسية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

يحتوي هذا البحث اربعة فصول وهي:

الفصل الاول : منهجية البحث .

الفصل الثاني : الاطار المفاهيمي والنظري في تمكين المرأة .

الفصل الثالث : واقع وتحديات تمكين المرأة الريفية في العراق .

الفص الرابع : الاستنتاجات والتوصيات .

الفصل الأول
منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث

تتأثر المرأة في المجتمع العراقي بالمؤثرات الاجتماعية والسياسية كافة وحتى تغيرات المناخ والكوارث البيئية مثل الجفاف والتصحر، وكذلك الاوبئة التي تصيب المجتمعات كافة مثل جائحة كورونا او اي ازمة اقتصادية تصيب البلد، فضلا عن المتغيرات الاجتماعية التي تنعكس على واقع المراة مثل ثقافة هيمنة الرجل على المرأة الريفية الى الدرجة التي تفقدها حقوقها، كذلك الظروف الاجتماعية مثل قضايا الزواج المبكر وإنجاب عدد كبير من الابناء مع نقص الرعاية الصحية وانخفاض مستوى الرعاية الاجتماعية وتدني الوعي لدى المرأة الريفية وانخفاض مستوى التعليم لديها، كل هذه الازمات ادت الى تراجع دور المرأة الريفية بدرجة تفوق ما يصيب بقية النساء في المجتمع كونها تمثل الحلقة المهمشة في المجتمع. وعلى هذا الاساس تتركز مشكلة البحث في التساؤلات الاتية:

- مامدى إمكانية صياغة استراتيجية للنهوض بواقع المرأة الريفية تكون قابلة للتطبيق على ارض الواقع.
- ماهو دور المرأة الريفية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- ماهي التشريعات والقرارات المراعية للمرأة الريفية.

ثانيا : اهمية البحث

تعد القضايا المتعلقة بحقوق المرأة الريفية من القضايا المهمة التي تستحق الدراسة ضمن موضوعات حقوق المرأة وتمكينها، ويشمل هذا تفاصيل عديدة تتعلق بالمرأة الريفية وعلى سبيل المثال تلك التي تخص نوعية الغذاء الذي تحصل عليه المرأة الريفية وكذلك طبيعة الاعراف الاجتماعية، كل هذه التفاصيل تبين طبيعة الوضع الراهن للمرأة الريفية، وتبين المستوى المطلوب من الجهود الحكومية وجهود المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني من اجل تمكين المرأة الريفية للحصول على حقوقها، مع التركيز على الأسر التي تترأسها النساء.

استنادا الى ما تقدم تظهر اهمية البحث بـ:

- تشخيص أوضاع المرأة الريفية في العراق بما يدعم التخطيط لوضع استراتيجية كفيلة بتمكين المرأة الريفية وتوفير الحماية لها من النواحي القانونية والاجتماعية والاقتصادية وتطبيق أفضل الممارسات التي تتسق مع التوجهات الدولية فيما يخص الحق في الحصول الى التعليم والرعاية الصحية اللازمة وضمان حق المرأة في تملك الأراضي والعمل فضلا عن حقها في المشاركة السياسية.
- تحديد التحديات التي تواجه المرأة الريفية في العراق ووضع الحلول الناجحة لمواجهة هذه التحديات وصولا الى رفع مشاركة المرأة الريفية التنموية بصورة مستدامة.
- تسليط الضوء على شريحة مهمة في المجتمع وهي المرأة الريفية لدراسة المتغيرات التي تتأثر بها وابرازها بما يدعم رسم خارطة طريق لتمكينها.

ثالثا : أهداف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على واقع المرأة الريفية في العراق وتحليله ، من خلال:

- معرفة مدى موائمة التشريعات الوطنية في كفالة حقوقها وموقف الحكومة من المواثيق والقوانين الدولية المتعلقة بالحق في التعليم والعمل والصحة والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية وما هو واقع تمثيل المرأة بشكل عام في التنظيمات السياسية والاجتماعية.
- تشخيص الأسباب التي تحول دون وصول المرأة الريفية الى هذه الحقوق واسباب تراجع دور الحكومة في التصدي لظاهرة الفقر التي تعاني منها النساء الريفيات.
- إيجاد حلول لمحددات تمكين المرأة الريفية في العراق وصولا الى وضع استراتيجية للنهوض بواقعها استنادا الى معطيات الواقع الحالي.

رابعا: فرضية البحث

يستند هذا البحث الى افتراض انه برغم التحديات الكبيرة التي تواجه تمكين المرأة الريفية في العراق الا انه هناك فرص تنموية واسعة يمكن اعتمادها عن طريق تفعيل دور الحكومة ودور منظمات المجتمع المدني في وضع استراتيجية وطنية خاصة بتنمية المرأة الريفية وفق المناهج الدولية. تشمل هذه الاستراتيجية جوانب متعددة تتعلق بتأهيل المرأة الريفية عن طريق زيادة مستوى تعليمها وتوفير الرعاية الصحية لها وتحسين فرصها في الحصول على مستوى دخل اعلى وزيادة الوعي بأهمية مشاركتها السياسية.

خامسا: الحدود المكانية والزمانية ومنهج البحث

١- شملت الحدود المكانية لهذا البحث عدد من المناطق الريفية المشمولة بمسح تنمية القرى الريفية في المحافظات (النجف، ميسان، المثنى، القادسية، ذي قار، بابل)

٢- المدة الزمنية في عام ٢٠١٧-٢٠١٨.

٣- يعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يعد طريقة لدراسة الظواهر او المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية ومن ثم الوصول الى تفسيرات منطقية لها بدلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع اطر محددة للمشكلة ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث.

سادسا: المفاهيم والمصطلحات[1]

١. التمكين: يتضمن مفهوم التمكين قدراً من الأهمية باعتباره عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله فى عملية التنمية، فعملية التمكين تعنى بصورة خاصة العمل الإجتماعي فى الجماعات المقهورة، أو المضطهدة لتخطى أو مواجهة والتغلب على العقبات وأوجه التمايز التى تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم.

٢. الإنصاف: مفهوم الإنصاف متصل بتوزيع العدالة اذ انه يشرع بعض الاختلافات في التعامل بين الجنسين شرط تحقيق المساواة في النتائج النهائية وعليه فالإنصاف بين الجنسين يتم من خلال تعديل الظروف الاجتماعية والتغلب عليها للحصول العادل على الموارد والتحكم بها لكل منهما.

٣. تكافؤ الفرص: يركز هذا المفهوم على توفير فرص متكافئة لجميع الأفراد للوصول الى خدمات المؤسسات والانتفاع منها دون أي تمييز على أساس الجنس أو العمر أو الأصل العرقي أو الانتماء الديني أو الإعاقة أو الحالة الاجتماعية.

٤. تمكين المرأة: تعزيز المساواة بين الجنسين مع التركيز على تحديد الخلل في توازن علاقات القوة بين المراة والرجل واصلاحة. ويمثل تمكين المراة جزءا حيويا من التنمية المستدامة وتأمين حقوق الانسان للجميع، ويعتبر احداث نهج في التنمية والأكثر تفضيلا لدى نساء العالم الثالث. فهو يهدف الى تقوية المرأة وتمكينها من خلال تشجيعها على الاعتماد على نفسها والاقرار بأدوارها المتعددة، والكشف عن مهاراتها الكامنة وتطويرها وتنميتها، وتلبية احتياجاتها. كذلك تدعم المرأة في سعيها الى السيطرة على حياتها، باعطائها الحرية في اختيار نوعية حياتها وإدارة شؤونها الحياتية الخاصة ومعالجة مشاكلها والمشاركة في صنع القرار.

٥. الريف: يقصد به المناطق الواقعة خارج حدود البلديات او خارج حدود امانة بغداد ويشمل السكان (كلا الجنسين) الساكنين في هذه المناطق.

٦. المرأة الريفية: هي المرأة التي تقيم او تعمل غالباً في المناطق الزراعية والتي تمارس عملاً بأجر او بدون أجر، والتي تقوم بأنشطة منتظمة او موسمية، وتزاول عملاً زراعياً او غير زراعي، وتقوم باعداد الطعام وإدارة شؤون الاسرة المعيشية ورعاية الأطفال وغير ذلك من الأنشطة، وتعمل في الصناعات المنزلية او الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية.

٧. التنمية: تعني توفير الآليات والوسائل والأساليب لكل فرد للحصول على فرص متساوية ومتكافئة لتحقيق مجتمع أفضل مع التوزيع العادل للموارد والثروات بين مختلف الفئات الاجتماعية وتشمل أربعة عناصر:

- الإنتاجية: هي توفير الظروف المناسبة للأفراد لرفع إنتاجيتهم.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠١٩) "واقع المرأة الريفية في العراق"

- العدالة الاجتماعية: هي تساوي الأفراد في الحصول على نفس الفرص.
- استدامة التنمية: هي ضمان حصول الأفراد على تنمية مستدامة ومستقرة.
- التمكين: هي توفير الوسائل الثقافية والمادية والتعليمية حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد.

٨. رئيس الأسرة: الفرد المسؤول عن إدارة شؤون الأسرة وقد يكون الأب أو الأم أو الأخ الأكبر ولا يشترط أن يكون رئيس الأسرة هو المعيل الاقتصادي فقد يكون الأبن هو المشتغل الوحيد في الأسرة لكن إدارة الأسرة تكون للاب، وعند ذلك فان الأب هو رئيس الأسرة.

٩. الزواج المبكر: عدد الفتيات المتزوجات دون سن ١٨ سنة.

١٠. الإطار التشريعي لحماية المرأة: الدستور العراقي لعام٢٠٠٥ .

١١. الدعم الأممي لحقوق المرأة الريفية دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة قيادة المرأة الريفية ومشاركتها في صياغة القوانين والاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتعلقة بجميع القضايا التي تؤثر في معايشهن. ويزودهن التدريب بالمهارات اللازمة لمتابعة سبل جديدة للعيش وتكييف التكنولوجيا للتوافق مع احتياجاتهم.

الفصل الثاني
الإطار المفاهيمي والنظري في تمكين المراة والمرأة الريفية

اولا : مدخل تاريخي

لقد تطورت المفاهيم المتعلقة بحقوق النساء من مفهوم المساواة بين الجنسين الى مفهوم إلغاء التمييز ضد المرأة وصولاً لمناهضة العنف ضد النساء، وقد شكل التمييز ضد المرأة العائق الأساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين، هذا التمييز الذي يتجذر ويعاد إنتاجه من خلال العنف الممارس على النساء لمجرد كونهن نساء وهو من اكثر اشكال التمييز ضد النساء انتشاراً ، ويشكل أبشع انتهاكات حقوق الإنسان وأكثرها شيوعاً، وبالرغم من أن مشكلات النساء تعد من المشكلات المهمة في المجتمع وليست قضية نسوية فحسب بل هي قضية مجتمعية تهم المجتمع بأسره، وان التقدم في اي مجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافياً وسياسياً، يرتبط بالمساواة بين الجنسين التي تعتبر حقا من حقوق الإنسان وإحدى الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد مرت قضايا حقوق النساء بمراحل عديدة ضمن المواثيق والاتفاقيات الدولية: [٢]

١. ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ الذي اكد على الحقوق المتساوية للرجال والنساء.

٢. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨: يعد من المحطات المهمة في تاريخ حقوق النساء إذ اعترف بشكل واضح وصريح بالمساواة وبالحقوق المتساوية بين الجنسين، وقد شجّع الإعلان على صدور إتفاقيات تتعلّق بالنساء فقط فصدرت ثلاثة اتفاقيات على التوالي خاصة بالنساء:

- الإتفاقية المتعلقة بشأن الحقوق السياسية للمرأة الصادرة عام ١٩٥٢.
- الاتفاقية المتعلقة بشأن جنسية المرأة المتزوجة عام ١٩٥٧.
- الاتفاقية الخاصة بالرضا على الزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج عام ١٩٦٢.

٣. العهدين الدوليين لحقوق الإنسان عام ١٩٦٦: الذين أكدا على الحق المتساوي للرجل والمرأة في التّمتع بجميع الحقوق الواردة في كل منهما.

٤. إعلان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٦٧.

٥. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة او "السيداو"/ "كوبنهاغن": صدرت الاتفاقية عام ١٩٧٩ واعتمدت كإطار دولي يضمن للمرأة التساوي الكامل مع الرجل دون أي تفرقة أو استبعاد او تقييد على أساس الجنس، في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية.

[٢] https://www.ichr.ps/marginalized-groups/٨.html

٦. الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣.

٧. وفي حزيران، ١٩٩٣ طوّر مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان خطة العمل الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لتشمل الانتهاكات القائمة على أساس الجنس.

٨. وفي آذار ١٩٩٤، وافقت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على تعيين مقرّرة خاصة لموضوع العنف ضد المرأة، أسبابه ونتائجه كما وافقت على دمج حقوق المرأة في آليات حقوق الإنسان.

٩. البروتوكول الإختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٠. حيث كان المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان منذ ١٩٩٣ قد صادق على توصية تؤكّد ضرورة إصدار بروتوكول إختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من أجل تمكين المنتفعين نساءاً ورجالاً من أحكام الاتفاقية من تقديم شكاوى عند انتهاك حق من الحقوق الواردة فيها، وتجدر الاشارة الى انه قد صدر هذا البروتوكول عام ١٩٩٩ ودخل حيّز التنفيذ في مطلع العام ٢٠٠٠.

ومن اهم القرارات الدولية الصادرة لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء:[٣]

- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ الصادر في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٠ حول دور النساء في السلام وحل الصراعات وحمايتهن اثناءها.
- قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٨٦/٥٢ حول تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية للقضاء على العنف ضد النساء.
- قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٦٥/٥٩ عام ٢٠٠٤ للعمل من اجل القضاء على الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات بإسم الشرف.
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٢٠ الصادر ١٩ حزيران ٢٠٠٨ حول العنف الجنسي ضد النساء والفتيات اثناء النزاعات المسلحة وضرورة حمايتهن.
- كما اصدر الأمين العام للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ قراراً لتحضير دراسة حول العنف ضد النساء التي صدرت في ٦ تموز ٢٠٠٦ بعنوان: دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال التمييز ضد النساء. وتعتبر هذه الدراسة مرجعاً واسع الشمولية لموضوع العنف ضد النساء بكافة انواعه واشكاله وآليات الحماية والتشريعات والإجراءات اللازمة لذلك.

وتأسيسا على ما تقدم فقد تطورت اليات حماية حقوق النساء من اجل تمكين المراة من ممارسة حقوقها عن طريق نشر ثقافة حقوق النساء وحمايتها وتعزيزها عن طريق تعليم حقوق الإنسان في النظام التعليمي الرسمي

[٣] هيئة الأمم المتحدة، "المرأة الريفية والاهداف الإنمائية"

وغير الرسمي والتربية والتدريب على إلغاء التمييز ومناهضة العنف ضد النساء لتحقيق المساواة الجندرية. وكذلك تشجيع وتمكين النساء والحركات النسوية على مراقبة أداء حكوماتها لمعرفة ما إذا كانت تفي بواجباتها على نحو ما ورد في صكوك حقوق الإنسان التي صدقت عليها من خلال إعداد التقارير اضافة الى تقديم الشكاوى بموجب البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ثانيا : حقوق المرأة الريفية[٤]

تجدر الاشارة الى ان اهم الاتفاقيات التي تناولت حقوق المراة الريفية كانت " اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" حيث اعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٧٩ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و دخلت هذه الاتفاقيــة حيز التنفيذ في عام ١٩٨١ ، وتتألف الاتفاقية من مقدمة و ٣٠ مادة ، وقد تم تخصيص **المادة ١٤ للقضايا المتعلقة بحقوق المراة الريفية ، وتنص هذه المادة على :**

١. تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار الهامة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية.

٢. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، أن تشارك في التنمية الريفية وتستفيد منها، وتكفل للمرأة الريفية بوجه خاص الحق في:

- المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات.
- الوصول إلى تسهيلات العناية الصحية الملائمة، بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.
- الاستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الاجتماعي.
- الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم، الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفي، وكذلك التمتع خصوصا بكافة الخدمات المجتمعية والإرشادية، وذلك لتحقيق زيادة كفاءتها التقنية.
- تنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات من أجل الحصول على فرص اقتصادية مكافئة لفرص الرجل عن طريق العمل لدى الغير أو العمل لحسابهن الخاص.
- المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية.

[٤] هيئة الأمم المتحدة، " اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"

- فرصة الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية، وتسهيلات التسويق، والتكنولوجيا المناسبة، والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وكذلك في مشاريع التوطين الريفي.
- التمتع بظروف معيشية ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل، والمواصلات.

اضافة لما تقدم فقد حددت الجمعية العامة للامم المتحدة بموجب قرارها ١٣٦/٦٢ في عام ٢٠٠٧ يوم ١٥/ تشرين الاول من كل عام بوصفه **يوما دوليا للمراة الريفية** وذلك بعد ان اعتبرت الامم المتحدة ان ما تضطلع به النساء الريفيات من دور واسهام حاسمين في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الامن الغذائي والقضاء على الفقر في الارياف ، وباعتبار ان المراة تمثل النسبة الأكبر من القوى العاملة في القطاع الزراعي ، والتي تعني بالضرورة مساهمتها بشكل أساسي في توفير الإنتاج الزراعي ، وان المرأة الريفية تلعب دورا هاما في استدامة المجتمعات الريفية، خاصة وأن العديد منهن يمارسن العمل في الزراعة غير مدفوعة الأجر باعتبار عملها هو امتدادا لعملها المنزلي.

وانتقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة حقيقة أنه بالرغم من امتلاك المزارعات ما يمتلكه نظرائهن من الرجال من القدرة على الإنتاج والريادة التجارية، إلا أنهن أقل قدرة للحصول على الأرض والائتمان والمدخلات الزراعية.

ثالثا : المراة الريفية واهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ [٥]

وهي الاهداف التي تم تعريفها رسميا باسم " تحويل عالمنا " وهي عبارة عن مجموعة من ١٧ هدفاً وضعت من قِبل منظمة الأمم المتحدة ، وقد ذكرت هذه الاهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ، وفي ١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٦ أدرجت أهداف التنمية المستدامة ال ١٧ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، وتشمل هذه الاهداف مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتمثل بمجموعها ١٦٩ غاية . ويبين الشكل (١) الاهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة:

[٥] https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html

الشكل رقم (١) اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

المصدر: الموقع الاكتروني لبرنامج الامم المتحدة في الدول العربية على الرابط:
https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html

وبالرغم من ان معظم الدراسات المتعلقة بالمراة تركز على ارتباط قضايا المراة بالهدف الخامس الذي يشير الى المساواة بين الجنسين، الا انه عند دراسة هذه الاهداف يتبين ان قضية المراة عموما، والمراة الريفية بخاصة ترتبط باكثر من هدف من الاهداف المبينة بالشكل اعلاه.

اذ يركز الهدف الاول على اهمية القضاء على الفقر في الوقت الذي تعاني النساء الريفيات في معظم بلدان العالم من الفقر لاسباب عديدة تتعلق بالعادات والتقاليد وعدم استلامها الاجور عن عملها باعتباره امتدادا لواجباتها المنزلية وعدم حقها في التملك، اضافة الى انخفاض الدخل الزراعي ...وغيرها من العوامل مما يجعل تحقيق هذا الهدف من الاولويات للوصول الى تمكين المراة الريفية.

كذلك بخصوص الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع حيث تتعرض المناطق الزراعية لاشكال من الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر وصعوبات الوصول الى التكنولوجيا الحديثة والاسواق وغيرها من العوامل التي ادت الى نقص التغذية وانشار الجوع في المجتمعات الريفية بشكل خاص، وهذا جعل هدف القضاء على الجوع من اهم اهداف التنمية المستدامة والتي تحتاجها المراة الريفية بدرجة كبيرة.

ويشير الهدف الثالث الى الصحة الجيدة والرفاه باعتبار ان تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن ان يتحقق دون تخفيض وفيات الاطفال وتحسين صحة الامهات، ومن المعروف ان المراة الريفية عادة تعاني من نقص الخدمات الطبية او انعدامها في مناطق عديدة من العالم.

الهدف الرابع يتعلق بالتعليم الجيد، في الوقت الذي تشير معظم الدراسات الى انتشار الامية في الريف وحرمان الفتاة الريفية من فرص التعليم لاسباب عديدة منها يتعلق بعدم توفر المدارس او اسباب تتعلق بالعادات والتقاليد

التي تحرم الفتيات من فرص التعلم. ولهذا نجد العديد من المبادرات المتعلقة بتطوير قدرات المراة الريفية تركز على قضية التعليم.

اما الهدف الخامس الذي يتعلق بالمساواة بين الجنسين فقد ركزت عليه معظم الدراسات التي تبين اهمية حقوق المراة وتمكينها، وانه لايمكن تحقيق اهداف التنمية المستدامة دون وضع حد للتمييز ضد النساء والفتيات.

الهدف السادس، المياه النظيفة والنظافة الصحية، وهو يتعلق بعدد من المؤشرات التي تكاد تغيب تماما في المناطق الريفية والتي تعاني منها النساء بدرجة كبيرة بسبب الصعوبات في سبيل حصولها على مياه صالحة للشرب وكذلك من ناحية عدم توفر المياه اللازمة للزراعة مما يزيد من مشاكل الفقر بسبب انخفاض الانتاج الزراعي.

كذلك بالنسبة لبقية الاهداف التي تتاثر بها المراة الريفية بدرجة كبيرة مثل هدف الحصول على طاقة نظيفة وباسعار معقولة، كذلك الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق الذي يمس طبيعة الاعمال المجهدة التي تقوم بها المراة الريفية، وفي الهدف العاشر المتعلق بالحد من عدم المساواة في الاجور وهي الظاهرة التي كثيرا ما تعاني منها المراة الريفية التي تكاد لا تستلم الاجور مقابل ما تؤديه من اعمال.

وبصورة عامة يمكن القول ان جميع ما يرد من تفاصيل في اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ يؤثر كثيرا في حياة المرأة الريفية، وان تحققت فان المرأة الريفية سوف تكون في وضع أفضل بكثير.

رابعاً: المساهمة القيمة التي تقدمها المرأة الريفية في مجال التنمية[٦]

يزداد الاعتراف بما للنساء والفتيات من دور في ضمان استدامة الأسر والمجتمعات الريفية وتحسين سبل المعيشة الريفية والرفاهية العامة، وتمثل النساء نسبة كبيرة من القوى العاملة الزراعية، بما في ذلك العمل غير الرسمي، ويمارسن الجزء الأكبر من الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي في إطار أسرهن في المناطق الريفية. كما أنهن يسهمن إسهامات كبيرة في الإنتاج الزراعي وإتاحة الأمن الغذائي وإدارة الأراضي والموارد الغذائية، فضلا عن إسهاماتهن في بناء القدرات على التكيف مع المناخ.
ولم تزل الحواجز الهيكلية والأعراف الاجتماعية التمييزية تعوق سلطة صنع القرار للمرأة ومشاركتها السياسية في الأسر والمجتمعات الريفية. وتفتقر النساء والفتيات في المناطق الريفية إلى المساواة في الحصول على الموارد والأصول الإنتاجية، والحصول على الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والهياكل الأساسية (بما في ذلك المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي)، في حين يمارس كثير منهن مهاما كثيرة مجهولة أو غير مدفوعة الأجر، حتى مع زيادة أعباء عملهن كثيرا بسبب هجرة الرجال إلى الخارج.
اذ ظلت المرأة منذ القدم تربط مصيرها ووجودها بمصير الأرض، ولم يقتصر ذلك على فترة معينة من التاريخ مثل التقلبات الزمنية أو للأحداث الثورية ولكنها تعلقت بها على مر تتابع الفصول وتوالي الأعمال اليومية الرتيبة في الحقول. وعملت المرأة جنبا إلى الرجل في حرث الأرض وبذر الزرع ، دون أن تهمل تربية وتعليم أبنائها وتلبية حاجاتهم الضرورية، كما شاركت بكل نشاط في حملات الحصاد عبر كافة المناطق الزراعية للبلاد، لم يعد نشاطها في الوقت الحاضر مقتصر على المهام التقليدية في الفلاحة بل تعداها إلى الأسلوب

[٦] https://www.un.org/ar/observances/rural-women-day

العصري الذي ابتكرته الفلاحة، ففي ضل التعاضديات والوحدات الإنتاجية والتسويقية انتقلت المرأة الريفية من مجرد فلاحة بسيطة إلى عاملة زراعية مهرة، وأكثر من ذلك استطاعت أن ترقى إلى ميادين التخصص والتكوين المهني وأصبح دورها يساير بكل فخر واعتزاز تطور البلاد وتقدمها، ففي المعامل كما في الحقول برهنت المرأة على ضرورة وجودها لكي تستطيع إثبات شخصيتها كما أثبتت بجلاء المرأة الريفية التي حصلت على وظائف دائمة خارج المنزل في مشروعات التنمية من عمل فلاحي أو في المزارع وتربية الدواجن إلى غيره من الأعمال، وحققن مكانة أعلى داخل أسرها، هذا ما أدى إلى زيادة الاسهام الاقتصادي للمرأة الريفية في القطاع الإنتاجي.

خامسا: المراة الريفية في العراق [٧]

ان اوضاع المراة الريفية في العراق يكاد يكون مشابها لاوضاعها في معظم البلدان العربية، وبالرغم من انه سوف يتم متابعة عدد من المؤشرات المتعلقة باوضاع المراة الريفية في العراق في الفصل الثالث من هذه الدراسة ، الا ان ما سوف يتم عرضه هنا يبين الاوضاع العامة للمراة في العراق حسب ما ورد في التشريعات من خلال عرض فقرات الدستور العراقي ، وكذلك الاجراءات الاخرى التي اهتمت بها الحكومة في سبيل تطوير اوضاع المراة الريفية في العراق :

تضمن دستور العراق لعام ٢٠٠٥ عدة اشارات تؤكد نهج الدولة على اعتماد مبادىء المساواة والمشاركة . ففي ديباجة الدستور ورد ما يلي:

" نحن شعب العراق عقدنا العزم برجالنا ونسائنا على احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة لكافة العراقيين" .

كذلك تضمنت مواد عديدة من الدستور الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية كما مبينة في النصوص أدناه.

- المادة ١٤ "العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الأصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي".
- المادة ١ / ١٨ "حق المرأة في منح جنسيتها لأولادها"
- المادة ١ / ٢٠ "للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما في ذلك حق التصويت والانتخاب والترشيح للمناصب"
- كما أكدت المادة ١ / ٢٢ على ان العمل حق لكل العراقيين وتناولت المواد ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ حقوق المواطن العراقي في الحصول على الرعاية الصحية وتوفير سبل الوقاية والعلاج في ظروف بيئية سليمة.

[٧] الجهاز المركزي للإحصاء "واقـــع المـــرأة الريـفـية فـي الـعـراق"

- المادة ٣٤ كفالة الدولة حق التعليم لكل العراقيين.
- المادة ٤١ العراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، واشارت الفقرة (رابعاً) من المادة ٤٩ من الدستور الى نسبة تمثيل النساء (الكوتا) على انها واجبة التضمين في قانون انتخابات مجلس النواب لتحقيق نسبة ما لا يقل عن ٢٥ في المئة من عدد اعضاء المجلس من النساء. ولغرض تمكين المرأة الريفية وممارسة دورها ومسؤوليتها في المجتمع فقد تم الاهتمام بها وفق الاتي:

١. **تشكيل لجنة عليا للنهوض بواقع المرأة الريفية.**
٢. **توفير القروض للمرأة الريفية من خلال صندوق المبادرة الزراعية.**
٣. **تبني العراق مشروع النهوض بواقع المرأة الريفية عام ٢٠١٢.**
٤. **الاهتمام بالمرأة الريفية ضمن استراتيجية التخفيف من الفقر.**

الفصل الثالث
واقع وتحديات تمكين المرأة الريفية في العراق

اولاً: الخصائص الديمغرافية لسكان العراق[٨]

بلغ سكان العراق (٤١,١٩٠,٦٥٨) مليون نسمة حسب تقديرات مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة لسنة ٢٠٢١، حيث بلغت تقديرات الاناث (٢٠,٣٨٠,١٧٩) نسمة وعند مراجعة توزيع السكان حسب البيئة نجد ان عدد الاناث في المناطق الحضرية بلغ (١٤,٢٥٥,١١٦) نسمة وبنسبة (٦٩,٩) % وفي المناطق الريفية (٦,٢٨٦,٣٩٤) نسمة وبنسبة (٣٠,١) % أي ان النساء الريفيات تشكل حوالي ثلث نساء العراق، كما مبينة في الشكل التالي :

الشكل رقم (٢) لتوزيع النسبي للنساء حسب البيئة لسنة ٢٠٢١

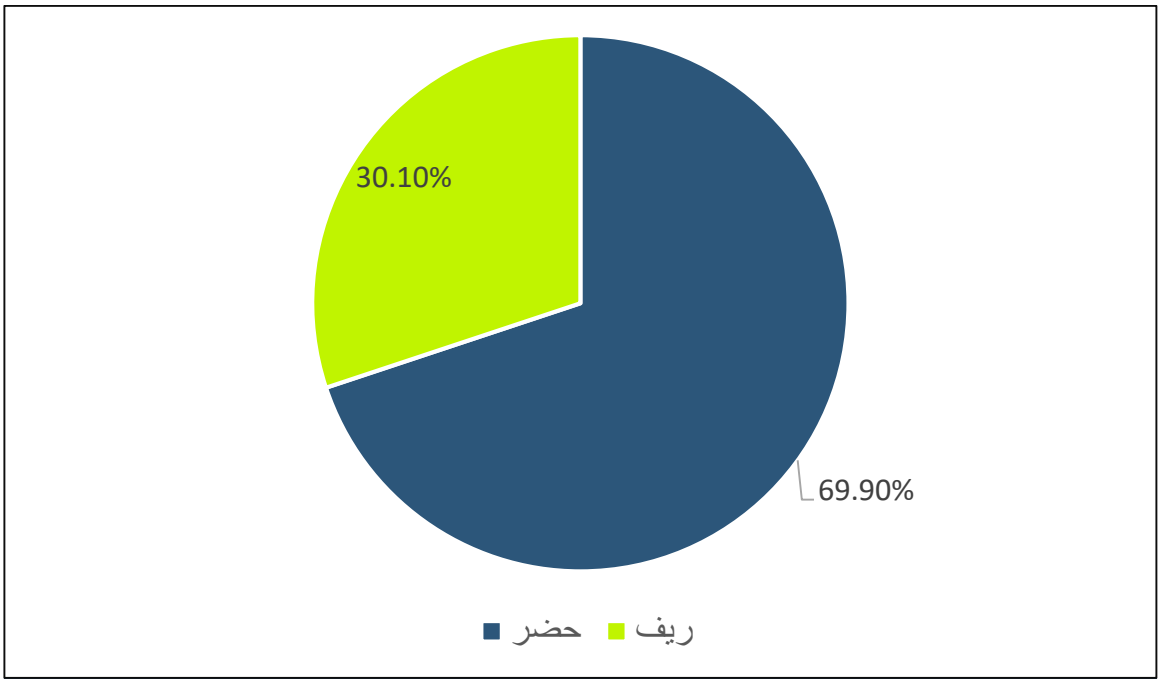

المصدر : مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة /الجهاز المركزي للإحصاء

[٨] مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة /الجهاز المركزي للإحصاء

ثانياً: الخصائص الاجتماعية[9]

١. الحالة الاجتماعية

بين مسح تنمية القرى الريفية في العراق لسنة ٢٠١٧ ان الحالة الاجتماعية للنساء بعمر (١٥ سنة فأكثر) أكثر من نصف النساء متزوجات حيث بلغ المتوسط (٦٥,٣ %) و (٢٧,١%) عزباء و (٠,٧%) مطلقة و (٠,٢%) منفصلة و(٦,٧%) ارملة كما هو مبين في الشكل (٣).

ظهرت نتائج ان اعلى نسبة للمتزوجات في محافظة النجف بنسبة (٦٨,١%) تليها محافظة بابل بنسبة (٦٦,٥%) والقادسية بنسبة (٦٦%). اما اعلى نسبة من العازبات في محافظة ميسان بنسبة (٣٢%) تليها محافظة ذي قار بنسبة (٢٨%) وكربلاء بنسبة (٢٦,٣%)، واعلى نسبة من الارامل في محافظة كربلاء بنسبة (٧,٧%) كما موضح في الشكل رقم (٤)

كما أظهرت نتائج البيانات ان الغالبية العظمى من النســـاء العاملات هن من المتزوجات حيث بلغت النســـبة ٦٨% تليها مباشــرة العازبات بنســبة ٢٤%، كذلك جاءت المتزوجات من غير العاملات كأعلى نســبة حيث بلغت ٦٥% تليها العازبات بنسبة ٢٧% كما موضح بالشكل رقم (٥).

الشكل رقم (٣) متوسط الافراد بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية والجنس

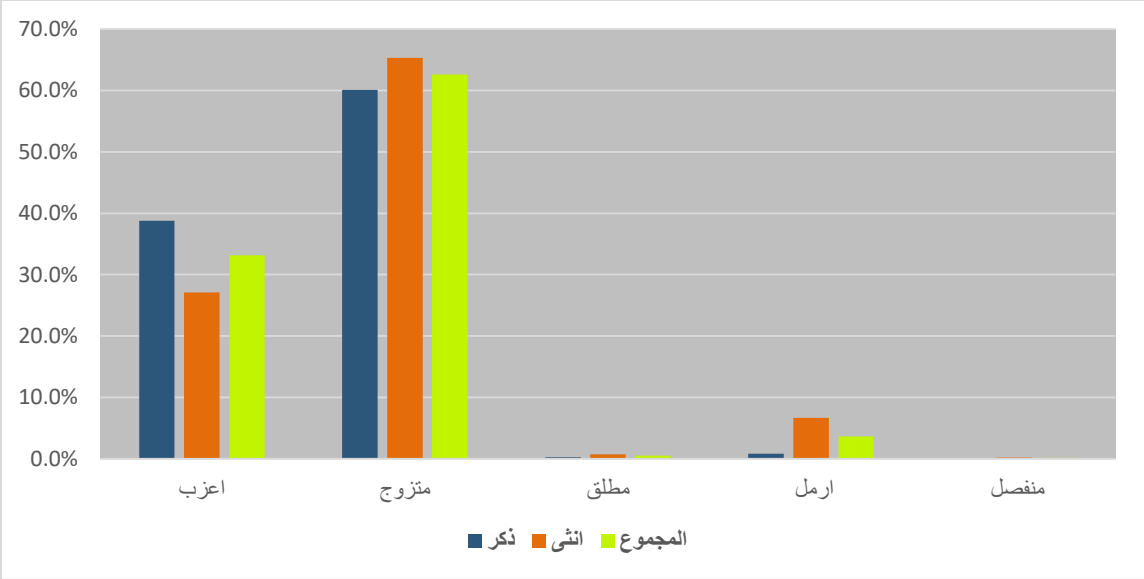

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق٢٠١٧

[9] من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق

الشكل رقم (٤) نسبة النساء بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية والمحافظة

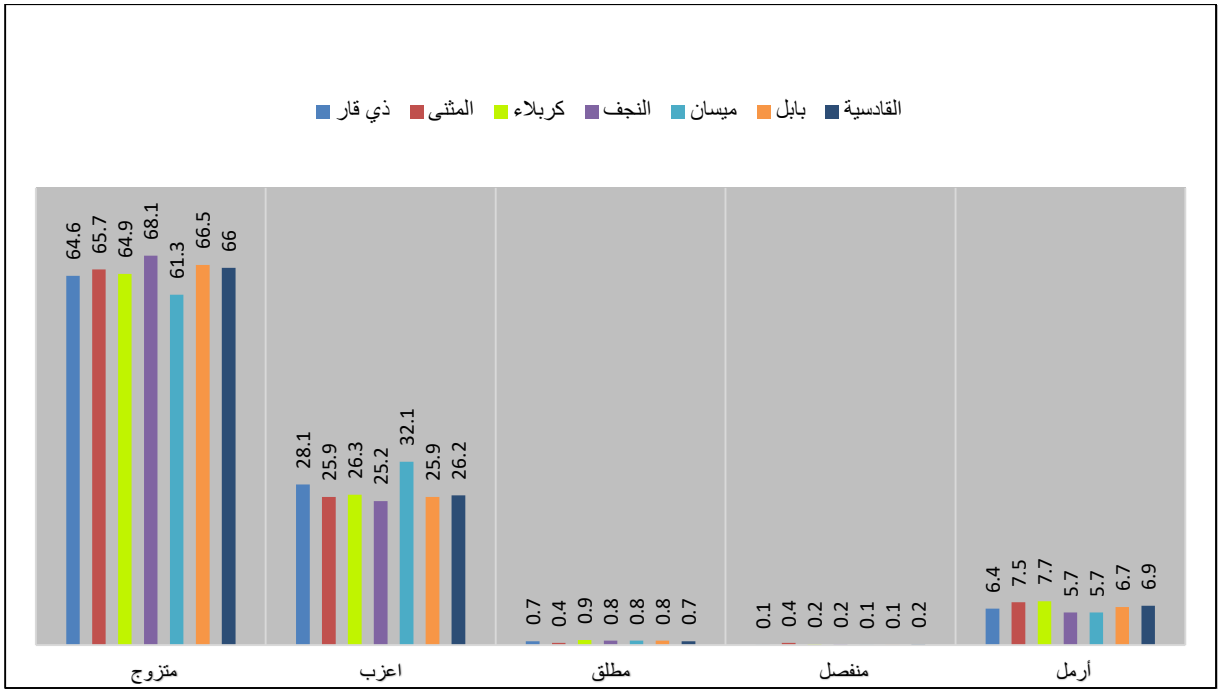

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق٢٠١٧

الشكل (٥) مقارنة بين النساء العاملات وغير العاملات حسب الحالة الزواجية

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق٢٠١٧

٢. الحالة التعليمية للمرأة الريفية

التعليم يفتح أبواب للمرأة ويجعلها اكثر تأهيلاً وقدرة لقيادة أدوار مجتمعية مثمرة ولا سيما عندما لا يتمكن الرجل من القيام بأعمال مدرة للدخل هنا يظهر دور المراه لأكثر تعليماً حيث تكون قادرة على حماية نفسها واسرتها من اثار الصدمات الاقتصادية والاجتماعية ، لذا فان الاهتمام بتعليم المراه وخاصة في المناطق الريفية يعد واجباً للبناء التنموي وانه حق من حقوقها وامر حاسم بتعزيز امر النجاح والتقدم في جميع الحياة الانسانية وبالتالي يسهم الى الحد من الفقر ، ومن خلال نتائج مسح تنمية القرى الريفية في العراق لسنة ٢٠١٧ لدراسة الحالة التعليمية للافراد بعمر ١٥سنة فاكثر فأن أكثر نسبة من الامية هم من النساء حيث بلغت (٤٠,٥%) مقارنة بالذكور اذا بلغت النسبة (١٦%) ويقرأ ويكتب (٢٤,٤%) مقارنة بالذكور(٢٩,٣) والابتدائية (٢٣,٣%) مقارنة بالذكور (٣٣,١) والثانوي (١٠%) مقارنة بالذكور (١٥%) كما موضح بالشكل رقم (٦).

الشكل رقم (٦) متوسط التحصيل العلمي للافراد بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب الجنس

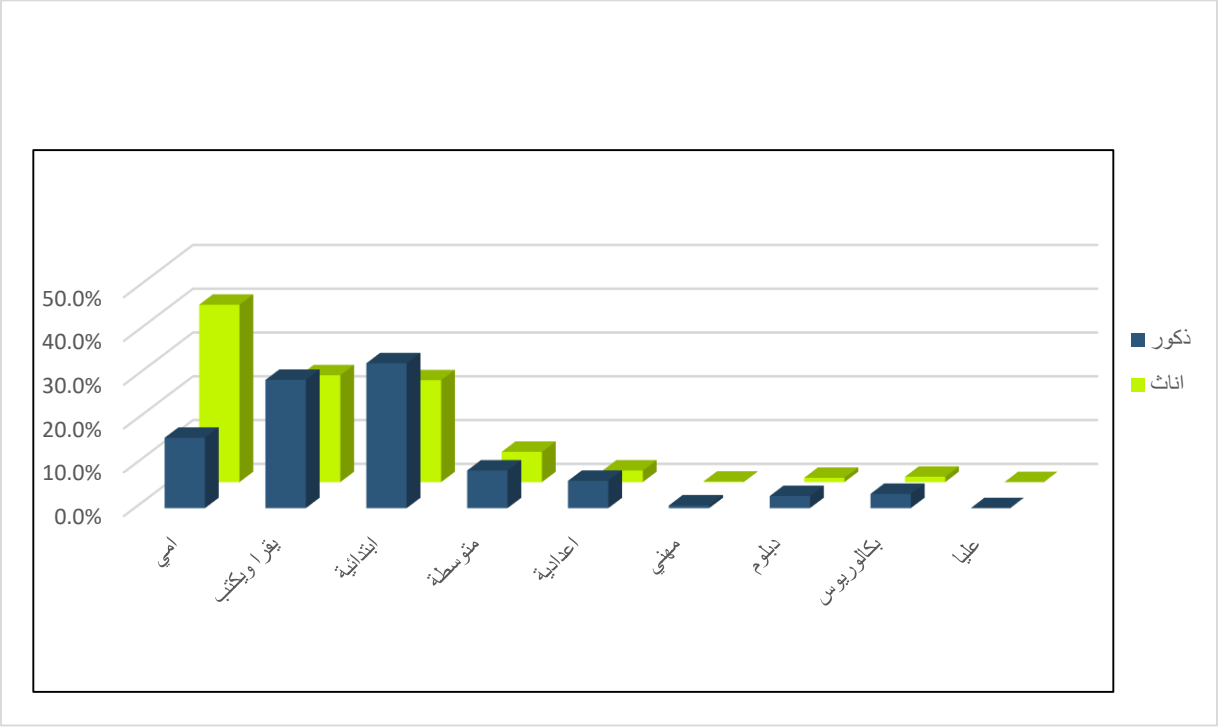

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق٢٠١٧

٣. ترأس الاسر

عندما تتولى المرأة رئاسة الاسرة يقع على عاتقها التماس المباشر مع البيئة باعتبارها الشخص المسؤول عن تدبير أمور الاسرة فالمرأة الريفية يقع على عاتقها عبء اكبر من المرأة في الحضر فتكون هي المسؤولة عن ايصال المياه والاقتراب من مصادر تلوث المياه بالإضافة الى انها تعاني من العيش في ظروف سكن قاسية لا تتوفر فيها الشروط الصحية وتفتقد كثير من الخدمات، أن متوسط نسبة النساء اللاتي يترأسن اسر بلغ (٧,٤%) تعتبر نسبة قليلة مقارنة بالذكور كما هو مبين في الجدول رقم (١) وبالشكل رقم (٧).

جدول رقم (١) النسبة المئوية لأرباب الاسر حسب المحافظة والجنس

المحافظة	ذكر	انثى
ميسان	٩١,٨	٨,٢
النجف	٩٤,٨	٥,٢
المثنى	٩٣,٥	٦,٥
القادسية	٩١,٩	٨,١
كربلاء	٩١,٠	٩,٠
بابل	٩١,١	٨,٩
ذي قار	٩٤,١	٥,٩

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق٢٠١٧

الشكل رقم (٧) ارباب الاسر حسب المحافظة والجنس

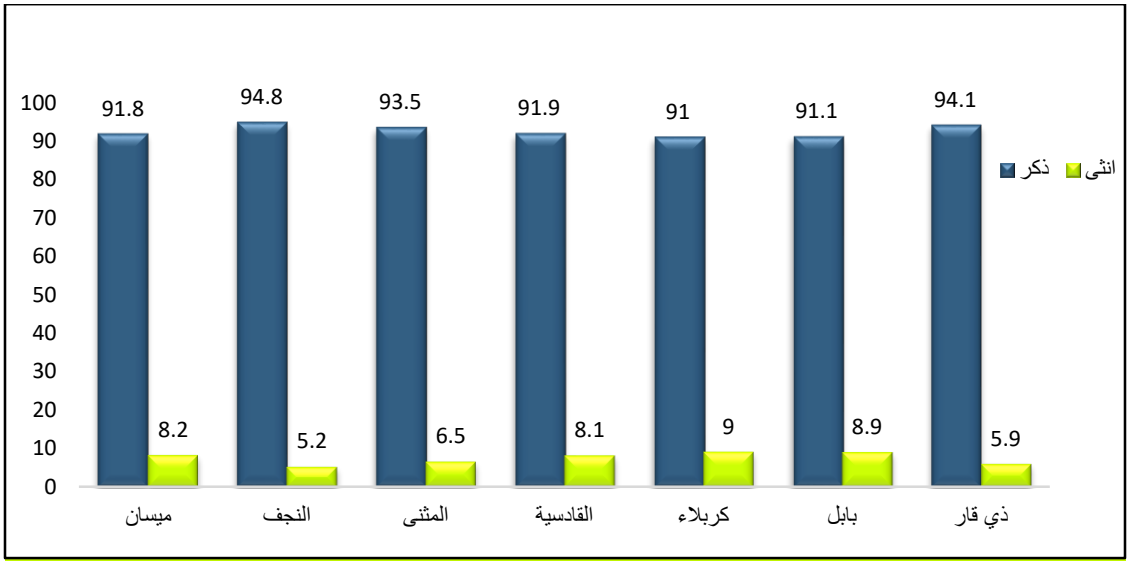

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق

ثالثاً: المشاركة الاقتصادية للمرأة الريفية[١٠]

لكي تأخذ المرأة الريفية دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاسهام في مراحلها بدأ من التخطيط الى التوزيع والتسويق ، فانه يجب اعدادها لتقوم بأدوارها المختلفة الاسرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مع التأكيد على انها عنصر بشري فاعل وعامل كالرجل فان اهدار هذا العنصر وجهوده وانتاجيته وتأثيراته يمثل بلا شك سوء استغلال واضح للموارد المتاحة في المجتمع الامر الذي من شانه ان يؤخر جهود التنمية ويشوه مساراتها ومخرجاتها ورغم ذلك فان مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وقوة العمل لاتزال منخفضة بالمقارنة مع الذكور ويعود الى العديد من الأسباب المتداخلة الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والدينية والثقافية.

ومن خلال ملاحظة الشكل رقم (٨) تبين ان نسبة مشاركة النساء ضئيلة بلغت ٧,٣ % مقارنة بالذكور ٩٢,٧%. وان نسبة ١٤,٤ % من اناث ممن هن بلغن ١٥ عاما يعملن في القطاع الزراعة ويشمل (المحاصيل ومنتجات الحيوان والصيد وانشطة الخدمات ذات الصلة، استغلال الغابات وقطع اشجار الاخشاب وانشطة الخدمات ذات الصلة بها صيد الاسماك وتربية الاحياء المائية) مقارنة ب ٨٥,٦%من الذكور، وفي قطاع الصناعة التحويلية ٥,١% اناث وتشمل الاعمال (صناعة المنتجات الغذائية، المشروبات، صناعة منتجات التبغ، صناعة المنسوجات، صناعة الملابس الجاهزة صناعة الجلد ومنتجاته ...الخ) مقارنة بالذكور ٩٤,٩%.

نلاحظ من الشكل رقم (٩) ان نسبة النساء في الريف حسب النشاط الاقتصادي فأن التعليم في اعلى محافظة (كربلاء، البصرة، النجف) وبنسبة (٣٦%،٣١%،٢٧%) على التوالي واقل محافظة هي ذي قار بنسبة (١٥%) وتمثل الزراعة والصيد اعلى نسبة في محافظة (ميسان وبابل وقادسية) وبنسبة (٢٩%،٢٨% ، ٢٠

[١٠] حسب بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق٢٠١٧

%) على التوالي واقل محافظة المثنى بنسبة ١,٣%، وبالنسبة لنشاط الصحة والعمل فان اعلى محافظة في (كربلاء، بابل، النجف) وبنسبة (١٩,٤ %، ١٩%، ١٧,٣ %) على التوالي واقل محافظة المثنى (٨%).
ونلاحظ من الشكل(١٠) بأن مصدر دخل النساء من العمل الفرد قد بلغ (٨٠%) تليها راتب تقاعدي بنسبة (٩%) وبعدها شبكة الحماية الاجتماعية بنسبة (٨%).

جدول رقم (٢) نسبة النساء بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب حالة العمل والجنس ومصادر الدخل وحسب المحافظات

المحافظة	عمل الفرد	راتب تقاعدي	شبكة الحماية الاجتماعية	أقرباء	غير الاقرباء	دخل من الملكية	دخل من بيع الملكية	مورد من ارث	أخرى
النجف	٨٧,١٪	٥,٢٪	٥,٠٪	١,١٪	٠,١٪	٠,٤٪	٠,٢٪	٠,١٪	٠,٧٪
ميسان	٨٠,٤٪	٧,٤٪	١٠,٣٪	٠,٧٪	٠,٠٪	٠,١٪	٠,١٪	٠,١٪	٠,٨٪
المثنى	٧٤,٥٪	٦,٦٪	١١,٧٪	٣,٥%	٠,٢٪	٠,١٪	٠,٥٪	٠,٢٪	٢,٦٪
القادسية	٨٠,٧٪	٧,٦٪	٧,٧٪	٢,٨٪	٠,١٪	٠,٣٪	٠,١٪	٠,١٪	٠,٥٪
ذي قار	٧٤,٥٪	١٣,٦٪	٧,١٪	١,٢٪	٠,١٪	٠,٣٪	٠,٤٪	٠,٢٪	٢,٦٪
بابل	٨٠,٥٪	١١,٩٪	٤,٠٪	١,٦٪	٠,١٪	٠,٦٪	٠,٢٪	٠,٢٪	٠,٩٪
كربلاء	٧٨,٦٪	١١,٣٪	٧,٥٪	١,٦٪	٠,١٪	٠,٥٪	٠,١٪	٠,١٪	٠,٣٪

المصدر: حسب بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق ٢٠١٧

الشكل (٨) معدل نسبة الافراد بعمر (١٥) سنة فأكثر حسب نوع النشاط الاقتصادي والجنس

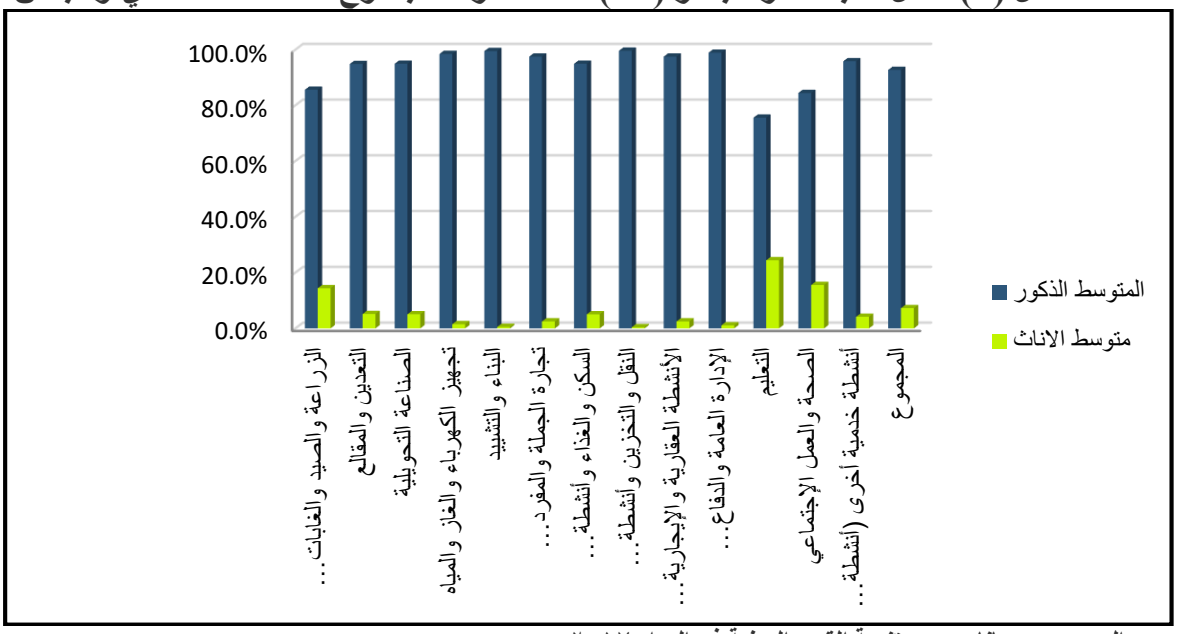

المصدر:من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق٢٠١٧

الشكل (٩) نسبة النساء في الريف حسب النشاط الاقتصادي والمحافظة

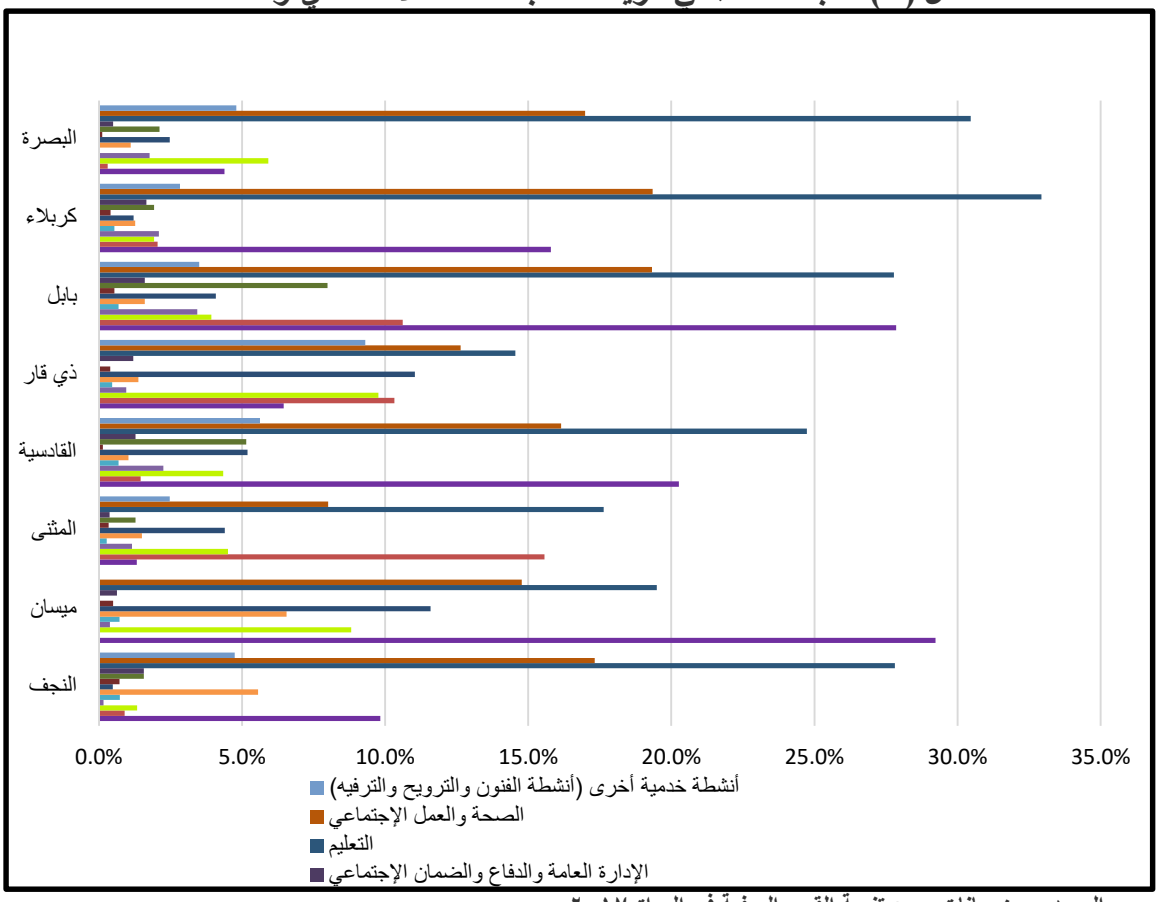

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق٢٠١٧

الشكل(١٠) معدل الافراد بعمر(١٥) سنة فأكثر حسب مصدر الدخل والجنس

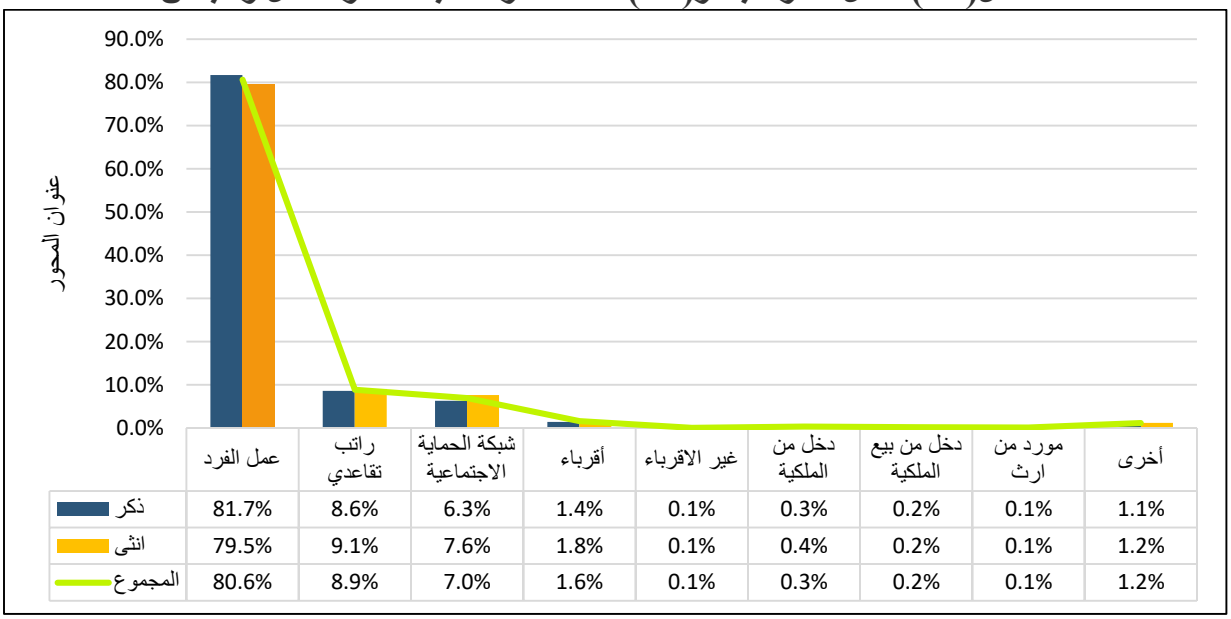

	عمل الفرد	راتب تقاعدي	شبكة الحماية الاجتماعية	أقرباء	غير الاقرباء	دخل من الملكية	دخل من بيع الملكية	مورد من ارث	أخرى
ذكر	81.7%	8.6%	6.3%	1.4%	0.1%	0.3%	0.2%	0.1%	1.1%
انثى	79.5%	9.1%	7.6%	1.8%	0.1%	0.4%	0.2%	0.1%	1.2%
المجموع	80.6%	8.9%	7.0%	1.6%	0.1%	0.3%	0.2%	0.1%	1.2%

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق٢٠١٧

الشكل (١١) نسبة النساء بعمر (١٥) سنة فاكثر حسب مصدر الدخل والمحافظة

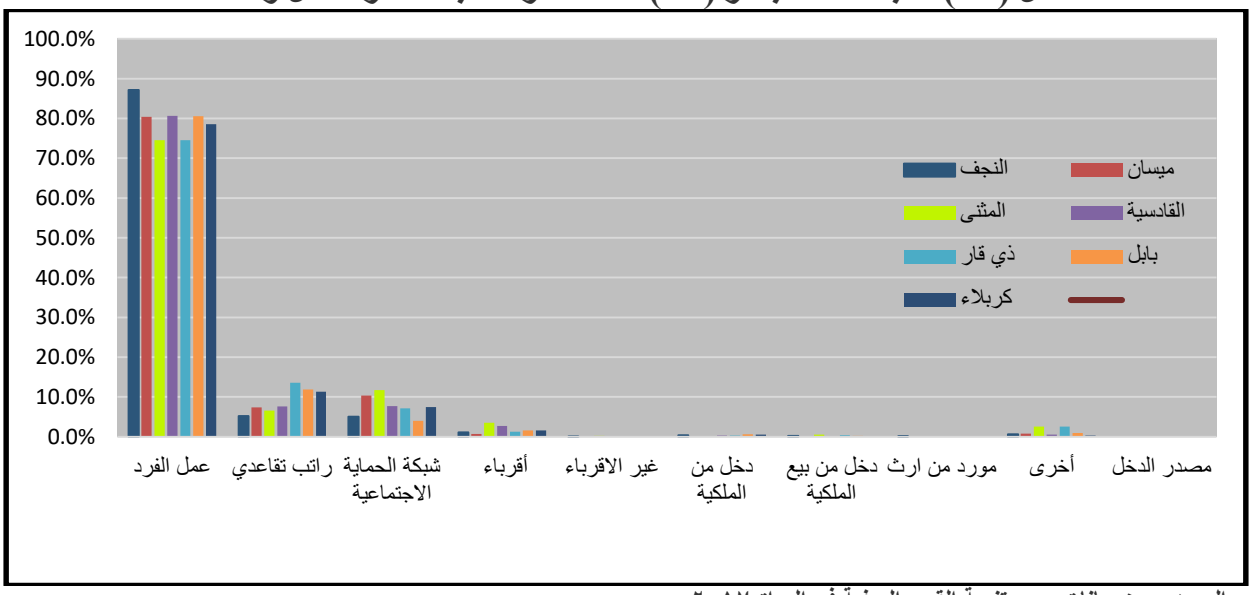

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق٢٠١٧

رابعاً: تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال العمل اللائق[١١]

يمثل عمل المرأة محور الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية. حيث أن المرأة تواجه التمييز والاستغلال على نطاق واسع في أسواق العمل الريفية وكثيرا ما تعمل دون أجر في المزارع الأسرية، وعند توظيفهن بشكل رسمي يتم الميل إلى تركيز النساء بشكل غير متناسب بالوظائف رديئة النوعية والتي تحتاج إلى مهارات منخفضة وتدر دخلاً أقل و/ أو توفر مزايا أقل (لكنها قد توفر المزيد من المرونة).
حسب بيانات مسح القرى الريفية في العراق٢٠١٧ فان نسبة متوسط النساء الذين لا يعملون ٩٤,٨% والذين يعملون بنسبة ٥,٢%كما في الشكل رقم (١٢)
من الشكل رقم (١٣) بلغت محافظة المثنى نسبة (٩٩%) من النساء الذين لايعملون وتليها محافظة البصرة وذي قار وبلغت نسبة الذين يعملون في محافظة ميسان بنسبة (١٥,٦%) وتليها محافظة بابل بنسبة (٩%) ونلاحظ من الشكل (١٤) ان اغلب مصدر دخل المراة يعملون ضمن القطاع الخاص بنسبة (٧%).

الجدول رقم (٣) نسبة الافراد حسب العمل والجنس والمحافظة

المحافظة	الجنس	لا يعمل	يعمل
النجف	ذكر	٣٩,٦٪	٦٠,٤٪
	انثى	٩٦,٥٪	٣,٥٪
ميسان	ذكر	٣٣,٩٪	٦٦,١٪
	انثى	٨٤,٤٪	١٥,٦٪
المثنى	ذكر	٥٣,٨٪	٤٦,٢٪
	انثى	٩٩,٠٪	١,٠٪
القادسية	ذكر	٤٣,١٪	٥٦,٩٪
	انثى	٩٤,٤٪	٥,٦٪
ذي قار	ذكر	٥٤,٢٪	٤٥,٨٪
	انثى	٩٨,٠٪	٢,٠٪
بابل	ذكر	٣٨,٩٪	٦١,١٪
	انثى	٩١,٤%	٨,٦٪
كربلاء	ذكر	٣٨,٦٪	٦١,٤٪
	انثى	٩٦,٤٪	٣,٦٪
البصرة	ذكر	٦٠,٠٪	٤٠,٠٪
	انثى	٩٨,٢٪	١,٨٪

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق٢٠١٧

[١١] الأمم المتحدة "برنامج منظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين في مجالي الزراعة والتنمية الريفية"

الشكل (١٢) متوسط نسبة الافراد بعمر ١٥سنة فأكثر حسب حالة العمل والجنس

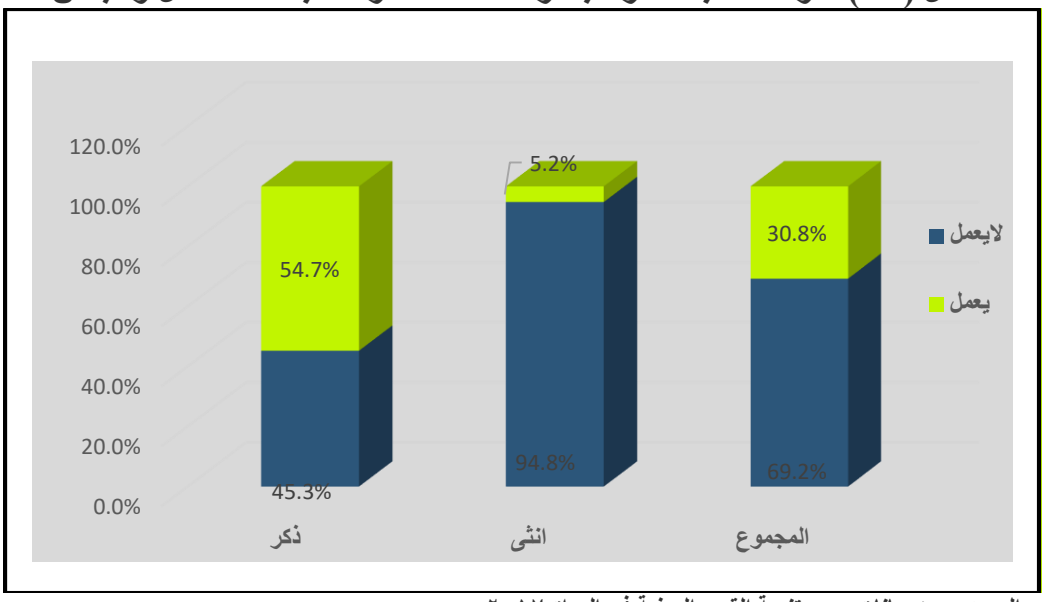

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق٢٠١٧

الشكل (١٣) نسبة النساء بعمر (١٥) سنة فأكثر حسب حالة العمل والمحافظة

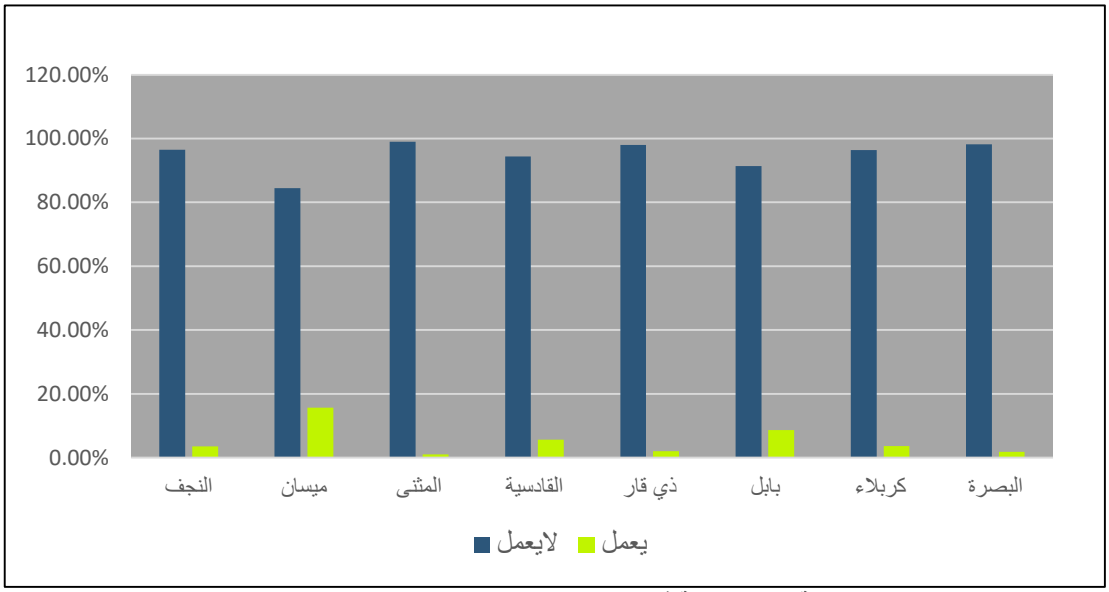

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق٢٠١٧

الشكل (١٤) متوسط نسبة الافراد بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب نوع قطاع العمل والجنس

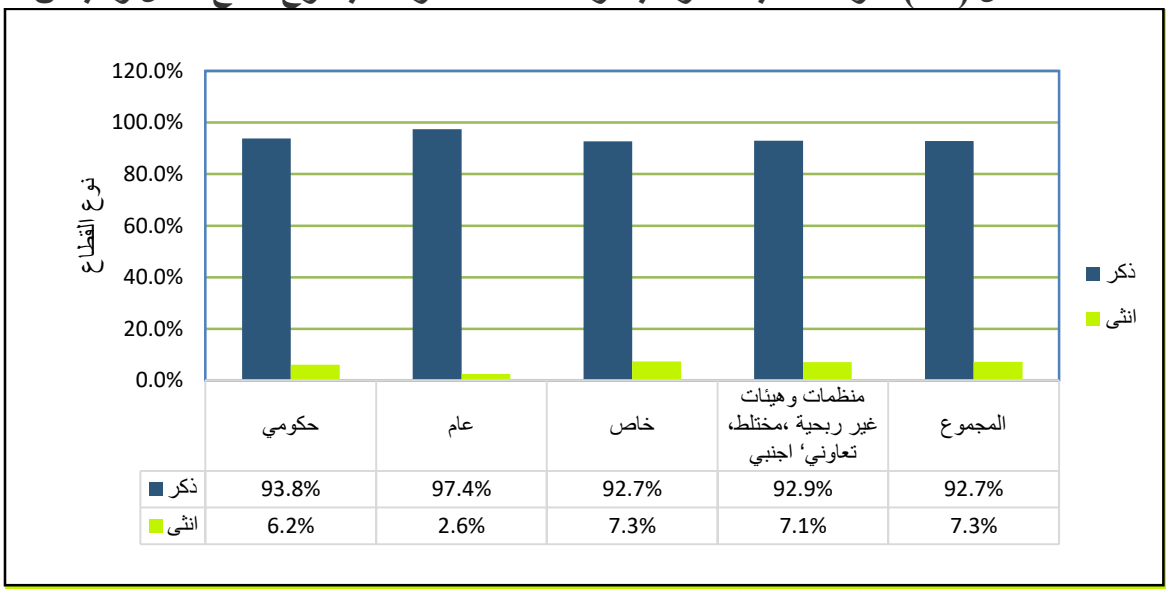

	حكومي	عام	خاص	منظمات وهيئات غير ربحية ،مختلط، تعاوني' اجنبي	المجموع
ذكر	93.8%	97.4%	92.7%	92.9%	92.7%
انثى	6.2%	2.6%	7.3%	7.1%	7.3%

المصدر: حسب بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق٢٠١٧

خامساً: ملكية ووراثة الأراضي

يكاد المزارعون في كل مكان يعتمدون على ملكية الأرض من أجل أن يتاح لهم عمليات الري وخدمات الإرشاد الزراعي والائتمان ومعونات الدعم والقدرة على صنع القرار، وحقيقة أن المرأة الريفية أقل فرصاً عن الرجل من حيث تملك الأرض. فقد جاءت الإصلاحات الزراعية لتنال من حقوق المراة بعد أن تم بصورة عامة منح تلك الحقوق للذكور من أرباب الأسر المعيشية، فمن اللازم أن يكفل للمرأة الحقوق المتساوية في جميع القوانين المتصلة بالأرض والتمليك بما في ذلك قوانين الاسرة والارث مع تنفيذها بصورة فعالة، وعلى الرغم من اوجة التقدم المعينة للمرأة الريفية، فأن انتشار الممارسات التقليدية يحد من مدى مشاركتها في برامج التنمية وحصولها على الائتمان، مما يمنعها من وراثة اوحيازة الأرض والحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والمشاركة في عملية صنع القرارعلى مستوى المجتمع، نادرا ماتسيطر المرأة في الزراعة على الموارد والمعاملات المالية رغم انها تصل الى ٤٣,٧ بالمائة من القوى العاملة الزراعية.

نلاحظ من الشكل رقم (١٥) وحسب بيانات وزارة الزراعة تدني متوسط النسبة المئوية للإناث في امتلاك الأراضي الزراعية حيث بلغت (١٥%) مقارنة بالذكور حيث بلغت (٨٥%).

نلاحظ من جدول رقم (٤) والشكل (١٦) ان محافظة ميسان تمثل اعلى نسبة الاناث المزارعين الذين يملكون أراضي زراعية او حقوق مضمونة نسبة بلغت (٢٣%) تليها نسبة (٢٠%) لمحافظات (ديالى، البصرة والمثنى).

جدول رقم (٤)
نسبة الافراد المزارعين الذين يملكون أراضي زراعية او حقوق مضمونة

المحافظة	ذكور	اناث
النجف	%٩٧	%٣
ميسان	%٧٧	%٢٣
واسط	%٨٥	%١٥
ديالى	%٨٠	%٢٠
كربلاء	%٩٥	%٥
البصرة	%٨٠	%٢٠
المثنى	%٨٠	%٢٠
الديوانية	%٨٧	%١٣

المصدر: وزارة الزراعة، إحصاءات الدراسات والسياسات الزراعية٢٠١٩ .

الشكل (١٥) متوسط نسبة الافراد الذين يملكون الأراضي الزراعية حسب الجنس

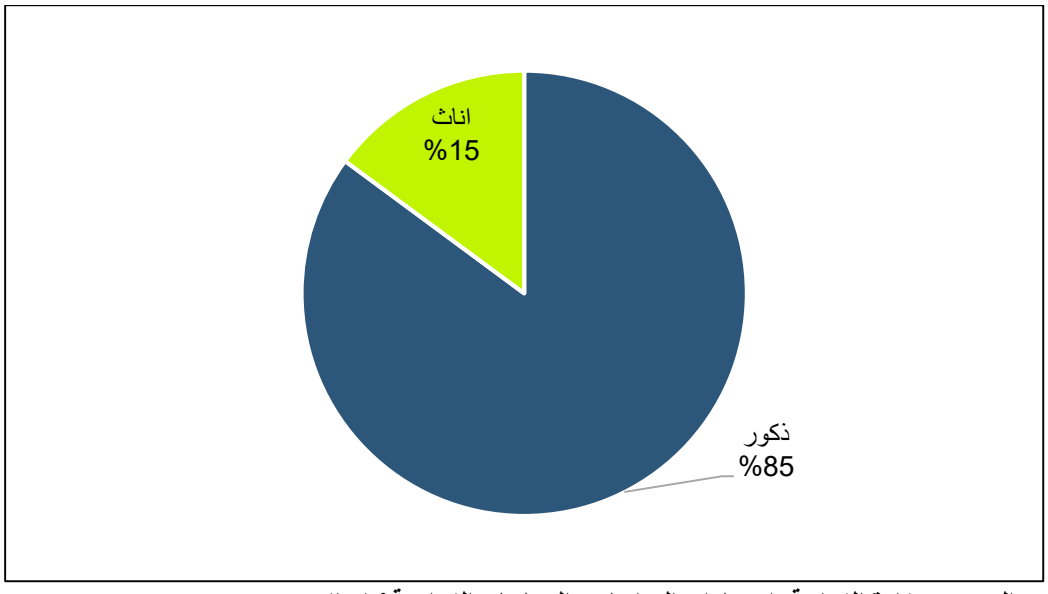

المصدر: وزارة الزراعة، إحصاءات الدراسات والسياسات الزراعية٢٠١٩.

الشكل (١٦) نسبة المزارعين من حصة الأراضي الزراعية حسب المحافظة والجنس

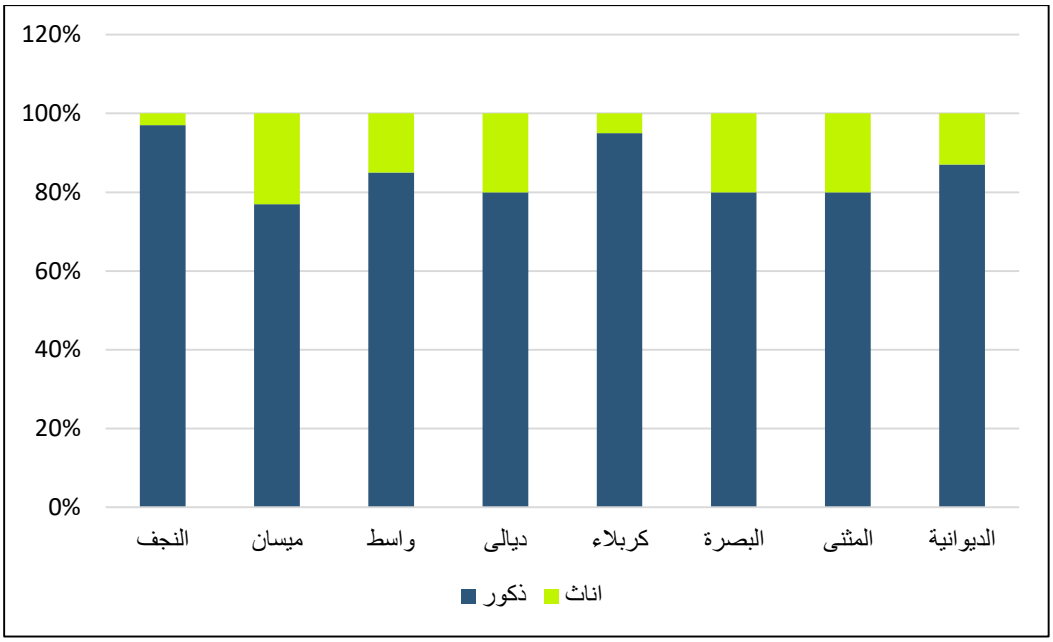

المصدر: وزارة الزراعة، إحصاءات الدراسات والسياسات الزراعية ٢٠١٩.

سادساً: ابرز المشاكل الاجتماعية التي تواجة الامرأة الريفية

١. الزواج المبكر[١٢]

يحدد قانون الأحوال الشخصية العراقي سن الزواج بـــ١٨ عاما لكنه يسمح للفتيات فوق سن ١٥ عاما بالزواج بأذن، حيث يعتبر الزواج المبكر تحد يواجه النساء والفتيات نتيجة تسوية الخلافات القبلية حيث تمنح النساء من قبيلة لأخرى كهدية زواج، يهدد زواج الأطفال أرواح وصحة الفتيات ويقيد آفاق مستقبلهن وفي كثير من الأحيان تحمل الفتيات اللاتي أجبرن على الزواج وهن لا يزلن مراهقات مما يزيد خطر تعرضهن لمضاعفات الحمل أو الولادة، اذ تعتبر هذه المضاعفات سبباً رئيسياً في الوفاة بين المراهقات.

أظهرت بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-٦) لسنة ٢٠١٨ ان ما يقارب (٧%) من النساء تزوجن قبل بلغوهن ١٥ سنة و (٢٦,٨%) من النساء تزوجن تحت سن ١٨ عاماً، كما ان (٣٣,٩%) من النساء تزوجن خارج المحاكم حيث (٢٢%) منهن فتيات تزوجن تحت سن ١٤عاماً حسب الجدول(٥).

[١٢] الجهاز المركزي للإحصاء "المسح العنقودي متعدد المؤشرات"

الجدول رقم (٥) نسبة النساء المتزوجات في الريف وحسب العمر

النساء بعمر (٢٠-٤٩) سنة	
نسبة النساء اللواتي تزوجن قبل بلوغهن سن ١٥سنة	نسبة النساء اللواتي تزوجن قبل بلوغهن سن ١٨ سنة
%٧	%٢٦,٨

المصدر: لجهاز المركزي للإحصاء "المسح العنقودي متعدد المؤشرات٢٠١٨

٢. العنف ضد المرأة الريفية[١٣]

العنف هو سلوك أو فعل موجه إلى المرأة يقوم على القوة والشدة والإكراه ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية وناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة نفسية وجسدية متنوعة في الأضرار ويتجسد بالإيذاء المباشر وغير المباشر للمرأة باليد أو اللسان او الفعل اياً كان.

إن من حق كل إنسان ألا يتعرض للعنف وأن يعامل على قدم المساواة مع غيره باعتبار ذلك من حقوق الإنسان الأساسية التي تمثل حقيقة الوجود الإنساني وجوهره الذي به ومن خلاله يتكامل ويرقى، فإن الدور الإنساني سيؤول إلى السقوط ولن تستقيم الحياة فيما لو تم التضحية بحقوق المرأة الأساسية وفي الطليعة حقها بالحياة والأمن والكرامة.

نلاحظ من الشكل رقم (١٧) ان النساء بعمر (١٥-٤٩) سنة في الريف يعتقدن انه يبرر للزوج ضرب زوجته في ظروف مختلفة اعلى محافظة في ميسان وذي قار عن باقي المحافظات الأخرى المأخوذه حسب محافظات مسح تنمية القرى الريفية٢٠١٧.

ومن الشكل (١٨) يبين اعلى سبب لحالة العنف ضد المرأة الريفية اذا افشت اسرار البيت حيث بلغت النسبة (٤٠%) وتليها سبب اذا جادلته (٣٥%) وبلغت نسبة (٣١%) اذا رفضت ممارسة الجنس معه.

[١٣] المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة ٢٠١٨

الشكل رقم (١٧) نسبة النساء في الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة اللواتي يعتقدن انه يبرر للزوج ضرب زوجته في ظروف مختلفة وحسب المحافظة

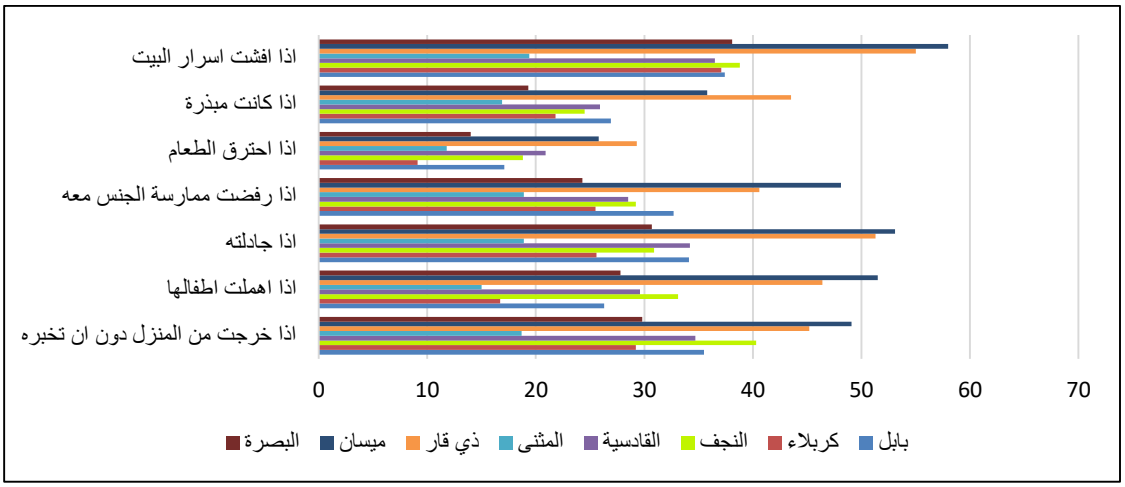

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة ٢٠١٨

الشكل (١٨) نسبة متوسط النساء الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة اللواتي يعتقدن انه يبرر للزوج ضرب زوجته في ظروف مختلفة

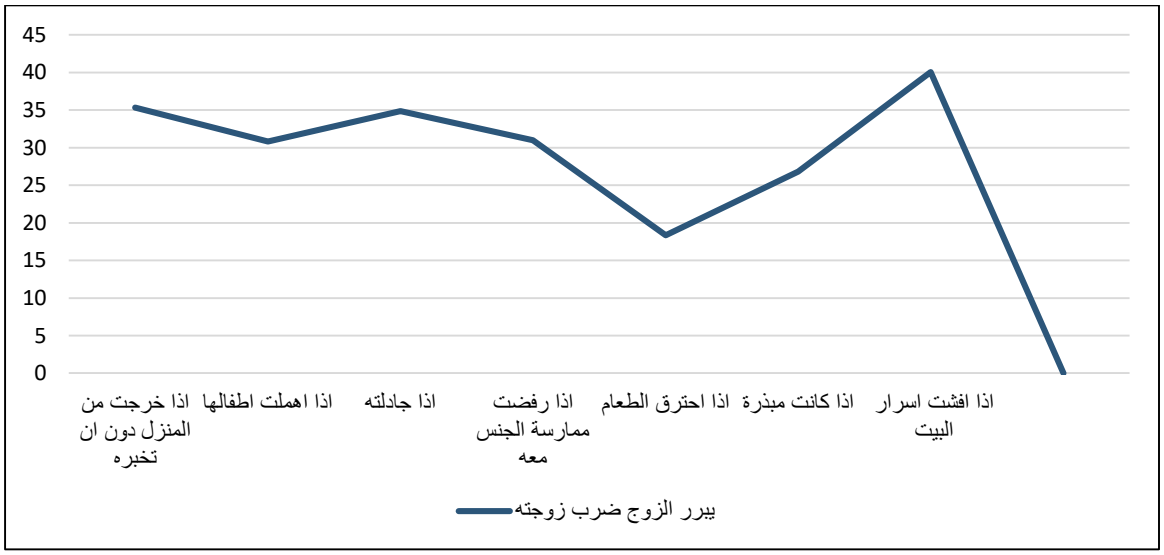

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة ٢٠١٨

سابعاً: التحديات التي تواجه المرأة الريفية في العراق[١٤] [١٥] [١٦]

تواجه المرأة الريفية في العراق عدد من التحديات منها:

١- محدودية المساهمة الاقتصادية الواضحة للمرأة الريفية في مجالات التنمية فضلاً عن تزايد ظاهرة البطالة.
٢- محدودية تمويل المشاريع المدرة للدخل الصغيرة التي تساهم في توفير فرص عمل للمرأة وأن وجدت تكون هناك اليات واجراءات معقدة فضلاً عن الصعوبات التي تواجهها المرأة في الحصول على التسهيلات المالية والقروض
٣- انتشار ظاهرة الأمية بين النساء.
٤- سيطرة العادات والتقاليد الموروثة تجاه تطوير المرأة الريفية اضافة الى الخلط بين النصوص الشرعية التي كرمت المرأة والموروث الثقافي.
٥- .ضعف الجهود الوطنية في الاستهداف المباشر للنساء الريفيات في برامج التنمية.
٦- النظرة الطبقية للمجتمع تجاه مشاركة المرأة الريفية في المبادئ السياسية والقيادية والوظيفية.
٧- كثرة الأعباء المنزلية التي تقع على عاتق المرأة الريفية والتي لا تتيح لها من الخروج والمشاركة في الأنشطة التعليمية والتثقيفية.
٨- تدني مكانة المرأة الريفية في التنظيم الاجتماعي وحصر دورها في كونها ربة بيت وحرمانها من حقوقها القانونية والشرعية.
٩- ضعف الموارد المادية المتاحة للمرأة الريفية والتي تسمح لها بالمشاركة في الأنشطة التدريبية والتعليمية او القيام بأعمال انتاجية.
١٠- سوء ظروف العمل من حيث انخفاض الأجور وارتفاع ساعات العمل وحرمان المرأة الريفية من التمتع بثمار جهودها بشكل كاف عند قيامها بالأنشطة الإنتاجية.
١١- ضعف اهتمام المنظمات التنموية بالمرأة الريفية.
١٢- قلة الأنشطة الإرشادية الزراعية المقدمة في مجال العمل الزراعي والمنزلي بسبب قلة اعداد المراكز الإرشادية، والمرشدين والمرشدات الزراعيات وقلة التخصيصات المالية.
١٣- عدم استعمال اجهزة الاتصال الحديثة في تدريب النساء الريفيات وخاصة الأميات.
١٤- عدم توفير البيانات الشاملة عن النساء الريفيات في مناطق العمل.
١٥- غياب وحدات التقويم في تنظيم ارشاد المرأة الريفية وعلى المستويات كافة.
١٦- محدودية الدورات التدريبية للنساء الريفيات.
١٧- تواجه المراة الريفية مشاكل عدة في الجوانب المتعددة وهي الامنية والزراعية والاقتصادية والصحية والاجتماعية.

[١٤] الجهاز المركزي للإحصاء "واقع المرأة الريفية في العراق"
[١٥] مصطفى:" دور المرأة الريفية في تنمية اقتصاد الاسرة "
[١٦] محفوظ:" أهمية الصناعات التقليدية والحرفية للمرأة الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية "

على الرغم من مواجهة المرأة الريفية تحديات كبيرة، الا انها تستطيع إعالة نفسها ومجتمعاتها والمساعدة في بناء اقتصادات ريفية مزدهرة -إذا ما أتيحت لها الفرصة للقيام بذلك، كما انها بحاجة إلى مضاعفة الجهود لدعمها حيث أن المرأة الريفية المستقلة والممكّنة هي المفتاح لبناء مستقبل أكثر صموداً واستدامة.

ثامناً: اعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر[١٧]

تنفق المراة الريفية جانباً كبيراً من وقتها للقيام بأعمال الرعاية، المتصلة برعاية الأطفال والمسنين وبإنتاج الأغذية وتجهيزها وجلب المياه وجمع الوقود الطاقة وغير ذلك من الواجبات الأسرية وهي بذلك تدعم اقتصادات السلع الخاصة والخدمات العامة من خلال ما توفره من رأس مال بشري منتج فضلاً عن راس مال الاجتماعي، وفي الوقت نفسه فإن هذا العبء الثقيل الذي تنوء به المرأة يؤدي الى تحويل وقتها بعيداً عن مهام الزراعة وعن أنشطة المشاريع غير الزراعية مما يؤثر على دخلها وعلى إنتاجيتها فيما يؤثر بالتالي على أوجه الاستهلاك الريفي وعلى الاستثمار والمدخرات، والأمر المهم في هذا الصدد يتمثل في أنها لو توقفت عن مزاولة هذه الأعمال المبذولة في مجال الرعاية الأسرية غير مدفوعة الاجر، فسوف يلحق بذلك خطر جسيم على الاقتصاد السلعي الخاص واقتصاد الخدمات العامة.ولأن فقر، الناجم عن الانشغال بأداء الأعمال الأسرية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الاجر يمثل واحداً من أهم العوامل التي تحول بين المرأة وبين العوامل المدفوعة الأجر في المناطق الريفية يُعد الاستثمار في مجال التكنولوجيات الموفرة للوقت والعمل فضلاً عن توسيع فرص الوصول الى المرافق والهياكل الاساسية ومن ذلك مثلاً (نظم المياه والري الريفية والطاقة المحلية وسُبل النقل في الريف) تمثل أمورا جوهرية بالنسبة للتمكين الاقتصادي للمرأة على أساس أنها يمكن أن تفضي الى آثار مضاعفة ملموسة بالنسبة الى الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. كما أن إتاحة الدخل والدعم المتصل بالرعاية للأسر المعيشية الريفية أمور تؤدي بدورها الى تخفيف الأعباء الناجمة عن الهجرة من الريف الى الحضر في بلدان شتى.

مما تقدم نجد انه يمكن لسياسات وبرامج التنمية الريفية أن تسد الفجوة بين الجنسين في الأوضاع الريفية والتعجيل بتمكين المرأة الريفية، الأمر الذي يعزز النمو الاقتصادي والمسار المستدام للقضاء على الفقر.

تاسعاً: بناء قدرة المرأة الريفية على الصمود في ظل جائحة كوفيد ١٩ [١٨]

تعاني النساء والفتيات من الحرمان في ظل هذا الوباء، وتتفاقم هذه المشكلة في المناطق الريفية. وتواجه المرأة الريفية (التي لها دور مهم في الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي) بالفعل تحديات في حياتها اليومية. والآن، نظرًا لأن جائحة كوفيد -١٩ والاحتياجات الصحية الخاصة في المناطق الريفية، فيُحتمل ألا يحصلن على خدمات صحية جيدة أو أدوية أساسية ولقاحات. كما يمكن للأعراف الاجتماعية المقيدة والقوالب النمطية الجنسانية أن تحد من قدرة المرأة الريفية على الوصول إلى الخدمات الصحية.
وفضلا عن ذلك، تُعاني كثير من النساء الريفيات من العزلة وانتشار المعلومات المغلوطة وغياب القدرة على الحصول على التقنيات الضرورية لتحسين أعمالهن ومعايشهن.

[١٧] منظمة العمل الدولية، برنامج العمل اللائق " تمكين المرأة في الاقتصاد الريفي"
[١٨] هيئة الأمم المتحدة، صندوق الدولي للتنمية الزراعية

على الرغم من كل ذلك، فقد كانت تلك النسوة في صدارة صفوف المنخرطين في جهود الاستجابة للوباء حتى مع زيادة أعباء خدمات الرعاية غير مدفوعة الأجر وأعمالهن المنزلية في أثناء الحظر.
ومن هذا المنظور في القرى النائية، وبخاصة المهمشة، نحتاج إلى تدابير لتخفيف عبء الرعاية وإعادة توزيعها بشكل أفضل بين النساء والرجال، وبين العائلات والخدمات العامة التجارية. ومن الضروري المطالبة بإتاحة الهياكل الأساسية والخدمات اللازمة (مثل خدمات المياه والكهرباء، والخدمات الصحية) لدعم أعمال المرأة التي لا أجرة عليها من مثل أعمال الرعاية والأعمال المنزلية.
كما أدى الوباء إلى إضعاف ضعف حقوق المرأة الريفية في الأرض والموارد. وتعيق الأعراف والممارسات التمييزية بين الجنسين ممارسة المرأة لحقوق الأرض والملكية، وتتعرض الأرامل المصابات بفيروس كوفيد - ١٩ لخطر الحرمان من الميراث. كما يتعرض أمن حيازة المرأة للأراضي للتهديد مع عودة المهاجرين العاطلين عن العمل إلى المجتمعات الريفية، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الأراضي والموارد وتفاقم الفجوات بين الجنسين في الزراعة والأمن الغذائي.ولذا، لم تكن الاستثمارات المراعية للنوع الاجتماعي في المناطق الريفية أكثر أهمية منها في هذا الوقت. للتعريف بكفاح النساء الريفيات وباحتياجاتهن وبدورهن المهم والرئيسي في مجتمعاتنا وكان لجائحة كوفيد-١٩ أثراً عميقاً على النساء الريفيات، على غرار عدد لا يحصى من الناس حول العالم فقد تأثرت أنشطتهن الزراعية بدرجة أكبر مما شهدته أنشطة الرجال وهو أمر مثير للقلق بشكل خاص، نظراً لأنهن كنّ منذ البداية في وضع غير مؤات من حيث الحصول على الموارد الإنتاجية .ومع ذلك، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها المرأة الريفية، فإنها تُبرهن على قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمة ويتضح مدى العمل الحاسم الذي تقوم به لمنع الجوع في المناطق الأكثر تضرراً.
وتواجه المرأة الريفية أيضاً العديد من التحديات المماثلة لتلك التي تواجهها النساء الأخريات في جميع أنحاء العالم أثناء هذه الجائحة وبشكل عام، فإن احتمال أن يكون الشخص قد فقد وظيفته أكثر بين النساء منه بين الرجال، بالنظر إلى أن المرأة ممثلة تمثيلاً زائداً في أنواع العمالة غير الرسمية وغير الآمنة ومع ذلك، قد تشكل تدابير الإغلاق، التي من المفترض أن تحافظ على السكان في مأمن من الأمراض، خطورة على النساء المعرضات لخطر العنف المنزلي وفي الوقت نفسه، تتجلى هيمنة الرجال على عمليات صنع القرار في المناقشات والقرارات بشأن أوجه الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ ، ومع قضاء أفراد الأسر وقتاً أطول في المنازل، أصبحت المرأة تشهد زيادة في أعباء العمل غير مدفوعة الأجر بما في ذلك توليها الجانب الأكبر من رعاية المرضى من أفراد الأسرة.

ومع ذلك، تهدد الجائحة الحالية بعكس مسار المكاسب العديدة التي تحققت وفي هذه الأوقات التي تسودها الأزمات وعدم الاستقرار، من الضروري ألا نسمح بتراجع التقدم المحرز. فلا بد أن تكون المرأة، ولا سيما المرأة الريفية، في قلب الجهود المبذولة لتحقيق هدف التنمية المستدامة الخامس: "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات".

الفصل الرابع
الاستنتاجات والتوصيات والحلول المستقبلية

اولاً: الاستنتاجات

٢. ترجع أسباب الأوضاع الصعبة التي تعيشها النساء والفتيات في المناطق الريفية وخاصة النائية منها الى غياب النهج التنموي التشاركي والعادل بما يراعي خصوصية أوضاع النساء في هذه المناطق.
٣. أشر مسح تنمية القرى الريفية وجود فجوة بين النساء والرجال في العديد من النواحي والميادين بما يحد من عملية التنمية وذلك لتعطيل مورد تنموي مهم وهي المرأة الريفية الامر الذي يستوجب وضع الاليات اللازمة لتفعيل دورها التنموي للنهوض بواقع الريف وصولا الى استدامة التنمية في العراق.
٤. لا تزال المحددات الاجتماعية والثقافية تقلص دور المرأة في الحياة العامة في الريف الامر الذي يتطلب وضع استراتيجية للتوعية حول أهمية دور المرأة التنموي في الريف والحد من المعوقات الاجتماعية التي تواجهها.
٥. عدم وجود موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي اثر بشكل كبير على تنفيذ برامج موجهة لدعم وتمكين المرأة وحمايتها وخاصة في المناطق الريفية والأكثر فقرا.
٦. عدم وجود استراتيجية فاعلة او خطة موجهة لتمكين المرأة الريفية اثر بشكل كبير على النهوض بواقعها التنموي.
٧. تبين من نتائج مسح التنمية الريفية للمحافظات المبحوثة بان أكثر من نصف النساء بعمر ١٥ سنة فأكثر متزوجات وهو مؤشر يبين ارتفاع نسبة الزواج فضلا عن انخفاض معدلات الطلاق في الريف العراقي علما ان اعلى مستويات الزواج تم تسجيلها في محافظة النجف، فضلا عن وجود ظاهرة الزواج المبكر الذي ينعكس سلبا على تمكين المراة الريفية ويؤثر على واقعها الصحي.
٨. ارتفاع نسبة الأمية للنساء بصورة كبيرة وانخفاض نسبة الحاصلات على شهادة البكالوريوس فأعلى الى ادنى مستوى.
٩. اغلب الاسر المبحوثة يترأسها رجل ونسبة محدودة من الاسر تترأسها امرأة مما يشير الى المحددات الاجتماعية التي تحول دون تراس امرأة لأسرة حتى في حالة وفاة الزوج او فقدانه اذ يتقدم الابن الاكبر ليقود الاسرة وان كان صغير السن.
١٠. نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء ضئيلة جدا مقارنة بالذكور، الا ان ذلك لا يعني ان النساء في الريف لا يعملن وانما يعني ان هناك عمل بدون اجر وعمالة غير واضحة المعالم في الريف.
١١. اغلب النساء اللاتي يعملن ضمن قطاع التعليم والصحة والزراعة وتشمل (المحاصيل ومنتجات الحيوان والصيد وانشطة الخدمات ذات الصلة استغلال الغابات وقطع اشجار الاخشاب وانشطة الخدمات ذات الصلة بها، صيد الاسماك وتربية الاحياء المائية) على التوالي في حين تعمل نسبة محدودة من النساء في الصناعات التحويلية وغيرها.
١٢. توفير الخدمات المساندة للمرأة الريفية العاملة، وبخاصة تشجيع إنشاء الحضانات ورياض الأطفال وتطويرها، وتحسين الإشراف عليها، لدعم إقبال المرأة على سوق العمل واستمرارها فيه.
١٣. ان المرأة في العراق متساوية مع الرجل في حقوق ملكية الأراضي الزراعية وحسب القوانين العراقية باستثناء قانون (١١٧) الذي لا يجيز للمرأة المتزوجة التعاقد على الأراضي كون القانون يقتصر على

العائلة فقط، اما القوانين الزراعية الأخرى اجازت تعاقد المرأة ومساواتها مع الرجل بالنسبة للتعاقد على مساحة حديثة او نقل الحقوق والالتزامات كوريثة للمتعاقد الأصلي.

١٤. على الرغم من ان القوانين العراقية ساوت بين المرأة والرجل في حق ملكية الأراضي الزراعية الا ان نتائج المسح بينت وجود فجوة جندرية واسعة في ملكية الأراضي الزراعي اذ ان نسبة النساء اللاتي يمتلكن أراضي زراعية في المحافظات المشمولة بالمسح أعلاه محدودة مقارنة بالرجال، علما ان اعلى نسبة نساء يمتلكن أراضي زراعية كانت في محافظة ميسان وادنى نسبة في محافظة النجف هذا يشير الى صعوبة وصول النساء والفتيات الى حقوق السكن والأرض والممتلكات، اذ لاتزال المراة تخضع لمعايير تقليدية وثقافية تستبعدها من وراثة الأرض وغالباً ما تكون النساء غير قادرات على استبدال وثائق الملكية المفقودة او استعادة حيازة الممتلكات المشغولة بسبب الحواجز التمييزية في الوصول الى المحاكم كما انهن يواجهن عقبات عند محاولتهن نقل ملكية الأراضي والممتلكات من ازواجهن او اقاربهن المتوفين الى انفسهن مما يؤدي غالبا الى الاستيلاء على الأراضي من قبل افراد الاسرة .

ثانياً: التوصيات

١-اعداد استراتيجية او سياسة فاعلة لتمكين المرأة الريفية ينبثق عنها خطط معتمدة ترفع مشاركتها التنموية في الميادين كافة وتحفظ حقوقها والتي تعد اهم ممكنات المرأة الريفية لإرساء منظومة العدالة الاجتماعية بما يتيح لها مشاركة فاعلة في العمل والمجتمع والحياة العامة في الوسط الريفي .

٢- من الضرورة بمكان التوجه التنموي نحو الريف بما يحقق ضمان جودة الحياة في الوسط الريفي للمرأة بشكل خاص.

٣- توفير ظروف العمل اللائق للنساء والفتيات في الريف وخاصة مع تساقط الأثر البيئي على العمل في الزراعة بسبب الجفاف والتصحر وغيره فضلا عن ضمان التكوين المهني المتنوع لليد العاملة النسائية.

٤- تعزيز القدرات الاقتصادية والشبكات الاقتصادية للمرأة من خلال دورات تدريب على الصناعات الحرفية التقليدية القائمة على المواد الأولية الزراعية حسب خصوصية كل محافظة وطبيعة موادها الزراعية من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في النهوض بواقع المرأة الريفية .

٥- محو الامية في الريف ومنع الارتداد اليها من خلال زيادة عدد المدارس للإناث وربط حزم الحماية الاجتماعية باستمرار الاناث بالدراسة.

٦- تذليل الصعوبات التي تعترض سبل تنمية المرأة الريفية مع الاخذ في الاعتبار خصوصيتها في العديد من المجالات والعمل على اعتماد سياسات وبرامج تنموية تراعي احتياجات المرأة في المناطق الريفية بهدف تكافؤ الفرص وتقليص الفجوة الجندرية في الريف.

٧- اجراء مسح متخصص للمرأة الريفية في العراق يبين الفجوات بين الجنسين وواقع المرأة الريفية ويشكل القاعدة التي يتم الاستناد لها لإعداد برامج دعم وتنمية المرأة الريفية.

٨- دعم تنفيذ جميع الالتزامات القائمة فيما يتصل بالتنمية الريفية وتمكين المرأة الريفية وإقرار حقوقها، وخاصة احكام اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة مع تطبيقها في المناطق الريفية.

٩- استحداث حاضنات اعمال ريفية لدعم النساء الريفيات الراغبات في العمل في الصناعات الزراعية بدءاً من التدريب انتهاءاً بالتسويق وآلياته.
١٠- اعداد الدراسات التي تهيئ الأرضية لتنمية القدرات والمهارات لتوفير تقنيات الإنتاج وتحديد المشاريع التنموية وزيادة عددها في الريف وادارتها من قبل المرأة الريفية حيث تساعد على إيجاد فرص عمل ودخل مناسبين.
١١- دعم انخراط النساء في هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوفير الاليات والحوافز لتفعيل ذلك.
١٢- ضمان ظروف العمل اللائق للمرأة الريفية بما في ذلك حمايتها من الاخطار الممكنة في العمل فضلا عن وضع برنامج توعية للنساء العاملات في الريف بالأخطار الصحية لبعض المواد الكيمياوية المستخدمة وضرورة التوقي منها.
١٣- تفعيل الضمان الاجتماعي للمرأة العاملة في الريف وتحسين جودة الحياة للمرأة الريفية.
١٤- اعداد برنامج حماية للمرأة في الاهوار التي تتعرض لظروف التنقل حسب المواسم وتوفير مراكز صحية متنقلة فضلا عن مدارس أساسية متنقلة لضمان محو اميتها.

١٥- توعية الامهات بأهمية التعليم الالزامي للأبناء وخصوصا الفتيات ووضع الاليات اللازمة لذلك والاستفادة من جهود منظمات المجتمع المدني في هذا المجال وحث الجهات المسؤولة عن توفير الابنية المدرسية وتجهيز المدارس في المناطق الريفية.

١٦- زيادة فاعلية صناديق الإقراض والتمويل بشروط ميسرة وتوعية المرأة الريفية بها.

١٧- التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال انشاء أسواق مصغرة لتسويق منتجاتهن الزراعية والمساواة في الوصول الى الفرص بين الرجل والمرأة وإلغاء الحواجز التي تعيق عملها وتدريبها على الإدارة والتسويق.
١٨- تضمين السياسة الوطنية للتشغيل لسنة (٢٠٢٣-٢٠٣٠) ركيزة حول تمكين المرأة الريفية وتوفير سبل العمل اللائق والمضمون لها بما يدعم رفع مشاركتها التنموية.